وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

التأمين الفلاحي كآلية لتغطية المخاطر الفلاحية

دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA بولاية سعيدة للفترة (2015-2024)

من إعداد الطالبتين:

- بومدين كريمة
- قطاف رانيا

تحت إشراف الأستاذ:

- الدكتور. لحول عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د رزين عكاشة..... رئيسا

أ.د لحول عبد القادر..... مشرفا

أ.د عتيق الشيخ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله و ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة.

أما بعد يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى الأستاذ المشرف " **لحول عبد القادر**" على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة وكل المجهودات التي بذلها.

كما لا ننسى في هذا المقام تقديم الشكر للأستاذ " **رزين عكاشة** " الذي ساهم أيضا في بناء جزء هام من هذا العمل، ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه .

كما نتقدم بالشكر الى كل أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة، وإلى كل من قدم لنا يد العون لإتمام هذا العمل.

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي وإلى أخواتي وإلى كل من كان له الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي لإتمام هذا العمل.

بومدين كريمة

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بافتخار " والدي العزيز" وإلى معنى الحب والحنان والتفاني وإلى من كان دعاؤها سر نجاحي " أمي الحبيبة " وإلى من كان لهم الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي وإلى من بوجودهم اكتسبت قوة ومحبة " أخواتي" وإلى العائلة الكريمة وإلى كل من عرفني من قريب أو من بعيد ومن ساهم في إنجاز هذه المذكرة.

قطاف رانيا

الملخص:

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الحيوية وأكثرها تعرضا للمخاطر مقارنة بالقطاعات الأخرى نتيجة تأثره بعوامل طبيعية وظروف مناخية يصعب التحكم فيها والتي تأثر سلبا على إنتاجيته وهذا ما يجعل المستثمر الفلاحي بحاجة إلى إيجاد آليات لحماية ثروته الفلاحية. ولهذا جاءت هذه الدراسة لإبراز دور التأمين الفلاحي كونه أحد الطرق الفعالة لتسيير المخاطر الفلاحية والحد من الآثار السلبية من خلال تعويض معظم الخسائر الناتجة عنها، مما يساهم في استقرار دخل الفلاح وضمان تجديد طاقته الاستثمارية واستمرار نشاطه، وكذا آبراز واقع التأمين الفلاحي في الجزائر خاصة على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية سعيدة خلال الفترة (2015-2024). وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين المخاطر الزراعية والحيوانية والتعويضات الممنوحة حيث تؤثر المخاطر الزراعية والحيوانية بنسبة 15.25 بالمئة على قيمة التعويضات مما يمكن القول أن للتأمين الفلاحي دور في تغطية المخاطر الفلاحية إلا أنها لا ترتقي للمستوى المطلوب وهذا راجع لعزوف الفلاحين عن التأمين واعتباره تكلفة إضافية بدل أداة لتوفير حماية .

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي – المخاطر الفلاحية – التأمين الفلاحي.

Abstract:

The agricultural sector is considered one of the most important vital sectors and the most exposed to risks compared to other sectors as a result of its influence by factors such as natural factors and climatic conditions that are difficult to control and which negatively affect its productivity. This is what makes the agricultural investor need to find mechanisms to protect his agricultural wealth. That is why this study came to highlight the role of agricultural insurance as it is one of the effective ways to manage agricultural risks and reduce negative impacts by compensating for most of the losses resulting from them, which contributes to stabilizing the farmer's income and ensuring the renewal of his investment capacity and the continuation of his activity, as well as highlighting the reality of agricultural insurance in Algeria, especially at the level of the Fund. Regional Agricultural Cooperation in Saida Province during the period (2015-2024).The study concluded that there is a direct relationship between the variables agricultural and animal risks and the compensation granted, as agricultural and animal risks indicate a rate of 15.25percent on the value of compensation, which can be said that agricultural insurance has a role in covering agricultural risks, but it does not meet the required level, and this is due to farmers' reluctance to take out insurance and consider it an additional cost. Instead of a tool to provide protection.

Keywords: agricultural sector – agricultural risks – agricultural insurance.

قائمة المحتويات

شكر وعرفان	–
الإهداء 1	–
الإهداء 2	–
قائمة المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
قائمة الملاحق	–
قائمة الإختصارات	–
الملخص	–
مقدمة	أ – و
الفصل الأول: مدخل عام إلى الخطر الفلاحي	
تمهيد	9
المبحث الأول: ماهية الخطر الفلاحي	10
المطلب الأول: مفهوم الخطر والعوامل المساعدة له	10
الفرع الأول: مفهوم الخطر	10
الفرع الثاني: العوامل المساعدة له	12
المطلب الثاني: تقسيمات الخطر	13
المطلب الثالث: مفهوم الخطر الفلاحي	18
المبحث الثاني: أساسيات حول المخاطر الفلاحية	19
المطلب الأول: أنواع المخاطر الفلاحية	19
المطلب الثاني: مصادر الخطر الفلاحي وتصنيفاته وشروط المخاطر القابلة لتأمينه	22
الفرع الأول: مصادر الخطر الفلاحي	22
الفرع الثاني: تصنيفات الخطر الفلاحي	24

الفرع الثالث: شروط المخاطر القابلة للتأمين الفلاحي	25
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: مدخل عام إلى التأمين الفلاحي	
تمهيد	30
المبحث الأول: التأصيل النظري للتأمين الفلاحي	31
المطلب الأول: نشأة التأمين الفلاحي ومفهومه	31
الفرع الأول: نشأة التأمين الفلاحي	31
الفرع الثاني: مفهوم التامين الفلاحي	32
المطلب الثاني: مبادئ التأمين الفلاحي وأنواعه	33
الفرع الأول: مبادئ التأمين الفلاحي	33
الفرع الثاني: أنواع عقود التأمين الفلاحي	36
المطلب الثالث: خصائص التأمين الفلاحي وعناصره	38
الفرع الأول: خصائص التأمين الفلاحي	38
الفرع الثاني: عناصر التأمين الفلاحي	39
المبحث الثاني: أهمية ودور التأمين الفلاحي ومعوقاته	40
المطلب الاول: أهمية وفوائد التأمين الفلاحي	40
الفرع الأول: أهمية التامين الفلاحي	40
الفرع الثاني: فوائد التأمين الفلاحي	41
المطلب الثاني: دور التأمين الفلاحي في تغطية المخاطر الفلاحية	43
المطلب الثالث: معوقات التأمين الفلاحي في الجزائر	44
خلاصة الفصل	47
الفصل الثالث: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة	
تمهيد	49
المبحث الأول: تقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية سعيدة	50
المطلب الأول: لمحة تعريفية حول الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	50
الفرع الأول: لمحة حول الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	50

الفرع الثاني: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بسعيدة	51
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق والمصالح المكونة له	52
الفرع الأول: المصالح المكونة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة	52
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة	55
المطلب الثالث: مهام وأهداف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة	56
الفرع الأول: مهام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة	56
الفرع الثاني: أهداف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة	56
المبحث الثاني: واقع التأمين الفلاحي في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية سعيدة	57
المطلب الاول: دراسة تطور التأمين الفلاحي ونشاط تعويضه بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة	57
الفرع الأول: تطور التأمين الفلاحي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة (2015-2024)	57
الفرع الثاني: نشاط تعويض التأمين الفلاحي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة للفترة (2015-2024)	58
المطلب الثاني: نمذجة واختبار العلاقة بين المخاطر الفلاحية والتأمين الفلاحي في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة	59
الفرع الأول: نموذج الدراسة والتعريف بالمتغيرات	59
الفرع الثاني: دراسة مشاكل قياس النموذج	61
الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	64
الفرع الرابع: تقدير وتحليل نموذج الدراسة	69
خلاصة الفصل	71
الخاتمة	73
المصادر والمراجع	76
الملاحق	-

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور التأمين الفلاحي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة للفترة (2015-2024)	57
02	تطور نشاط تعويض التأمين الفلاحي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة خلال الفترة (2015-2024)	58
03	نتائج اختبار تعدد العلاقات الخطية	61
04	نتائج اختبار تجانس التباين	63
05	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	64
06	نتائج اختبار استقرار سلسلة التعويضات	65
07	نتائج إعادة اختبار استقرارية سلسلة التعويضات	66
08	نتائج اختبار استقرار سلسلة المخاطر الزراعية	66
09	نتائج إعادة اختبار استقرار سلسلة المخاطر الزراعية	67
10	نتائج اختبار استقرارية سلسلة المخاطر الحيوانية	68
11	نتائج العلاقة بين المتغيرات	69

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تقسيمات الخطر	17
02	شروط المخاطر القابلة للتأمين الفلاحي	25
03	الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة	55
04	العلاقات الخطية بين المتغيرات	60
05	التوزيع الطبيعي للبواقي	62

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	مخرجات برنامج Eviews v10
02	مخرجات برنامج Eviews v10
03	مخرجات برنامج Eviews v10
04	Synthèse Générale Contrôle SAP
05	Etat récapitulatif de l’enregistrement du portefeuille

قائمة الاختصارات

المختصر	معنى الاختصار
CCRMA	Caisse Centrale de Réassurance et des Mutuelles Agricoles
CCMSA	Caisse Centrale des Mutuelles Sociales Agricoles
CMAR	Caisse Mutuelle Agricole de Retraite
CLMA	Caisse Locale de Mutualité Agricole
CRMA	Caisse Régional de Mutualité Agricole
CNMA	Caisse Nationale de Mutualité Agricole
CNAS	Caisse Nationale des Assurances sociales
CNR	Caisse Nationale des retraites

المقدمة

إن القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات الإقتصادية في الجزائر، كما أنه أكثر القطاعات تعرضا لمخاطر كثيرة، والتي تأثر سلبا على إنتاجيته، كون أن هذا القطاع غالبا ما يكون نشاطه الفلاحي مكشوفا، مما يجعله معرضا لعدة أخطار غير متوقعة ومنها ما تعلق بالعوامل الطبيعية، بالإضافة إلى المخاطر البشرية والمؤسساتية، هذا ما يجعل المستثمر الفلاحي بحاجة إلى آليات لحماية ثروته الفلاحية وتعويضه عن الخسائر التي قد تنجم عن المخاطر المتكررة وحالات فشل المواسم الفلاحية وجعل دخله أكثر استقرارا وتمكنه من مزاولة نشاطه.

ومن بين أهم الآليات التي يرتكز عليها الفلاح لحماية منتجاته الفلاحية من هذه المخاطر التأمين الفلاحي، حيث أنه يعتبر ضرورة اقتصادية توفر للمستثمر الفلاحي الحماية اللازمة لمواجهة الأخطار المحدقة بالقطاع الفلاحي، والتقليل من الآثار السلبية لهذه المخاطر، فضلا عن أنه يزيد من ثقة الفلاح كضمان يمكنه من الحصول على القروض، وبالتالي الحفاظ على إنتاجية القطاع الفلاحي وحماية رفاهية المجتمع الريفي، مما يسمح بتهيئة البيئة المناسبة لتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة.

كما يعتبر التأمين الفلاحي في الجزائر وخاصة في آونة الأخيرة من أهم الوسائل المستعملة لتسيير المخاطر الفلاحية، هذا ما دفع الجهات الرسمية إلى إنشاء صندوق يركز على التأمين الفلاحي كدرجة أولى والذي يتمثل في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، بحيث يعتبر الأداة التأمينية التي تقدم مجموعة من الضمانات على مختلف منتوجات وممتلكات الفلاح، سوءا كانت منتوجات نباتية أو حيوانية أو العتاد والآلات الفلاحية.

1- الإشكالية الرئيسية:

يمكننا بلورة إشكالية بحثنا هذا على النحو التالي:

♦ **ما هو دور التأمين الفلاحي في تغطية المخاطر الفلاحية ؟**

2- الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من السؤال الرئيسي ومن أجل الغوص بموضوع الدراسة يمكننا طرح بعض الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- ما المقصود بالتأمين الفلاحي؟ وفيما تتجلى أهميته؟
- ماذا نقصد بالأخطار الفلاحية؟
- ما هي مصادر المخاطر التي تواجه القطاع الفلاحي؟
- ما هي شروط المخاطر حتى تكون قابلة للتأمين الفلاحي؟
- ما هي أهم منتجات التأمين الفلاحي؟
- كيف يساهم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الأخطار الفلاحية؟

3- فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن الأسئلة الفرعية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. يعمل التأمين الفلاحي على الحد من المخاطر التي يتعرض لها الإنتاج الفلاحي مما ينعكس إيجابا على القطاع الفلاحي.
2. ينشط الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة في الإنتاج النباتي أكثر من الإنتاج الحيواني.
3. تؤثر المخاطر الحيوانية والمخاطر النباتية في قيمة التعويضات الممنوحة من قبل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

4- أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع بحثنا هذا نذكر منها ما يلي:

- لفت الإنتباه لدور التأمين الفلاحي في الحد من الضرر الناجم عن الخسائر الغير المتوقعة لدى الفلاح.
- نشر الوعي عند الفلاحين بخصوص التأمين على منتجاتهم والمحافظة عليها.
- إثراء المكتبة ببحث جديد حول التأمين الفلاحي.
- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع لإثراء رصيدي المعرفي.

5- أهداف الدراسة:

- التعرف على مفاهيم التأمين الفلاحي والمخاطر الفلاحية.
- التعرف على أهم منتجات التأمينية الفلاحية.
- إبراز دور أهمية التأمين في الحد من المخاطر الفلاحية.
- الخروج بتوصيات قد تسهم في نشر الوعي الثقافي حول أهمية التأمين على الأخطار الفلاحية.

6- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع مهم ألا وهو التأمين الفلاحي، حيث يعتبر الأداة الوحيدة الأنجح لمواجهة الأخطار التي يتعرض لها القطاع الفلاحي ووسيلة لجبر الأضرار من خلال منح تعويضات مالية للمستثمر الفلاحي تمكنه من مواصلة نشاطه.

7- صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي وجهناها هي قلة الدراسات السابقة حول الموضوع المدروس، وكذا قلة المراجع فإن وجدت فهي تتناول موضوع التأمين من جوانب بعيدة عن الجانب الفلاحي.

8- منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المذكورة والوصول إلى الأهداف المرجوة اعتمدنا في بحثنا هذا على منهجين رئيسيين هما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث

طبقنا المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري من خلال عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع البحث، كما استعملنا المنهج التحليلي في إطار الدراسة المتعلقة بالجانب التطبيقي للبحث.

9- الدراسات السابقة:

1) لمجد بوزيدي ويوسف بودلة،" **أثر التأمين الفلاحي على التنمية القطاع الفلاحي في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية (2000-2018)** "، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020. هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر التأمين الفلاحي كأداة مساعدة على معالجة مختلف الأخطار الفلاحية. لقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها دور التأمين في دعم مجهودات التنمية الفلاحية في الجزائر خلال فترة (2000-2018) وإسهامه في التعويضات المالية للتخفيف في حدة خسائر النشاط الفلاحي الناتجة عن تقلبات الأحوال الجوية والحرائق والكوارث الطبيعية، مع إسهامه في استقرار دخل الفلاح وضمان تجديد طاقته الإستثمارية.

2) رميسة خليل، " **تأمين الاخطار الفلاحية – دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي**"، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، 2012-2013.

سعت الدراسة إلى إظهار أهمية التأمين على الأخطار الفلاحية ومساهمته الكبيرة في تطور القطاع الفلاحي الذي بدوره يدعم اقتصاد أي بلد، ونظرا لتعرضه لمخاطر متعددة تتسبب في مخاطر مالية محتملة في الثروة والدخل نتيجة لوقوع حادث معين، فالتأمين الفلاحي ومن خلال حمايته لمختلف منتجات وممتلكات الفلاح المتنوعة سواء كانت نباتية أو حيوانية، فهو يقوم بجبر الأضرار التي تلحق بها من طرف المؤمن (شركة التأمين).

3) العيد قريشي، "**مساهمة الصندوق الوطني الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر**"،2017.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التأمين في تغطية خسائر القطاع الفلاحي بالجزائر وتحقيق التنمية الاقتصادية بها، حيث قامت الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز هذه المكانة، تمثلت في الاعتماد على مبدأ التعاون الفلاحي لتعويض الفلاحين أثناء تعرض منتجاتهم الفلاحية من محاصيل زراعية وثروة حيوانية من أخطار تقلبات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية. كما أظهرت نتائج الدراسة أن للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الدور البارز في تأمين القطاع الفلاحي والمساهمة في تعويض الخسائر التي يتعرض لها الفلاحون أثناء مزاولتهم لنشاطهم الفلاحي.

4) سريدي صهيب وبن زعزع رابح،" **دور التأمين الفلاحي في مواجهة المخاطر الفلاحية – دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية برج بوعريريج**"، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2020-2021: تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التأمين الفلاحي كتقنية لإدارة المخاطر الفلاحية، فالقطاع الفلاحي كغيره من القطاعات تتنوع وتتعدد فيه المخاطر، إذ أن الضمانات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بصفة خاصة هي التي تحافظ على مداخيل الفلاحين الضعيفة في أغلب الوحدات الإنتاجية، كما أنها ترمم ما أفسدته الطبيعة أو بالأحرى الكوارث الطبيعية سواء على المزارع أو على الحيوانات والتي راح ضحيتها الفلاح بالدرجة الأولى، وللوصول إلى هذا الهدف تم اختيار الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي فرع ولاية برج بوعريريج كعينة للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي فرع برج بوعريريج الدور البارز في تأمين المخاطر الفلاحية والمساهمة في تعويض الخسائر التي يتعرض لها الفلاحون أثناء قيامهم بنشاطهم الفلاحي، إلا أنه بالرغم من كل هذا الدعم الذي توفره مؤسسات التأمين للقطاع الفلاحي إلا أنها لا تزال تعاني من نقص الطلب على هذا النوع من التأمين.

10- تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، تسبقهما مقدمة ملمة بموضوع الدراسة من حيث الإشكالية والفرضيات ... إلخ.

فقد تناول الفصل الأول مدخل عام إلى الخطر الفلاحي والذي قسم إلى مبحثين وكل مبحث تناول ثلاث مطالب، فكان عنوان المبحث الأول ماهية الخطر الفلاحي وذلك من حيث مفهوم الخطر والعوامل المساعدة له وكذا مفهوم الخطر الفلاحي، أما المبحث الثاني فقد عنون بأساسيات حول المخاطر الفلاحية والذي تطرقنا في طياته إلى أنواع المخاطر الفلاحية، ومصادرها، وتصنيفات وشروط المخاطر القابلة لتأمين وكذا دور التأمين الفلاح في دعم التنمية الفلاحية في الجزائر.

وفيما يخص الفصل الثاني فقد كان بعنوان مدخل عام إلى التأمين الفلاحي والذي بدوره قسم إلى مبحثين وكل مبحث يضم ثلاث مطالب هو الآخر، فقد كان عنوان المبحث الأول التأصيل النظري للتأمين الفلاحي وذلك من ناحية مفهوم التأمين الفلاحي ونشأته وأهميته وأنواعه، وحتى خصائصه

وعناصره، بينما المبحث الثاني فقد كان بعنوان أساسيات حول التأمين الفلاحي والذي تضمن مبادئ التأمين الفلاحي وفوائده، وأهم معوقاته.

أما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة والذي انقسم إلى مبحثين بحيث جاء المبحث الأول بعنوان تقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية سعيدة، أما المبحث الثاني فقد كان تحت عنوان واقع التأمين الفلاحي بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية سعيدة.

لنختتم هذا البحث بخاتمة تضم أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، وتليها قائمة بأهم الملاحق، وأخرى بأهم المصادر والمراجع المعتمد عليها.

الفصل الأول:

مدخل عام إلى الخطر الفلاحي

تمهيد

يعتبر القطاع الفلاحي أكثر عرضة للمخاطر عن بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى، سواء من حيث المخاطر الطبيعية كالتقلبات المناخية والبيئية أو المخاطر الاقتصادية كالتذبذبات في الأسعار المحلية والعالمية والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، حيث تؤثر تلك المخاطر على إتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار الفلاحي وبعمليات الإنتاج الفلاحي فيما يتعلق بنوعية النشاط الإنتاجي، المساحة المزروعة، الصنف المستخدم في الزراعة، وكذا الأسلوب الإنتاجي المستخدم والتوليفة المستخدمة من عناصر الإنتاج. وعليه ارتئينا أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: ماهية الخطر الفلاحي

المبحث الثاني: أساسيات حول الخطر الفلاحي

المبحث الأول: ماهية الخطر الفلاحي

في هذا الجانب سنحاول التطرق إلى الخطر الفلاحي، وذلك من خلال تعريف الخطر والعوامل المساعدة له وتقسيماته، وكذلك سنحاول تعريف الخطر الفلاحي من جهة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم الخطر والعوامل المساعدة له

الفرع الأول: مفهوم الخطر الفلاحي

- يمكن تعريف الخطر بجميع مواصفاته وأصنافه بأنه حادث مستقبلي محتمل الوقوع لا دخل لإدارة أحد الأطراف في حدوثه وأن يكون محله مشروعا، فهو الخسارة المادية المحتملة والخسارة المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين، مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة[1].
- عرف الخطر على أنه: أي خسارة مادية متوقعة يمكن قياسها، يحتمل أن تصيب الإنسان نتيجة للظروف الطبيعية العامة والخاصة المحيطة به في حياته اليومية، أو نتيجة لقرارات قد يتخذها خلال حالة معنوية تلازمه من التردد وعدم التأكد وتكون مصاحبة له أثناء اتخاذه لهذه القرارات"[2].
- كما عرف أيضا بأنه: "عدم التأكد من إمكانية تحاشي وقوع خسارة ويشمل ذلك: [3]
  - عدم التأكد من نتائج القرارات التي يتخذها الإنسان في حياته العملية أو الشخصية.
  - عدم التأكد من الظواهر الطبيعية والعامة المتعددة، وتأثيرها على حياة الإنسان ودخله وممتلكاته".

---

[1] الوردي سليم، **إدارة المخاطر والتأمين**، مكتبة التأمين العراقي، بغداد، العراق، 2016، ص18.

[2] قمحاوي أباضة أحمد عبد الله، **لإدارة الأخطار ورياضيات المال والاستثمار**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2002، ص12.

[3] عبد الرؤوف أحمد علي محمد، **إدارة المخاطر والأزمات**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2016، ص7.

- كما عرف بأنه تلك: "الظاهرة ذات الطابع المعنوي التي يبدو أثرها عند اتخاذ الفرد قراراته اليومية بما يترتب معه حالة الشك أو الخوف أو عدم التأكد من النتائج لتلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع أو قرار معين"[1].
- يعرف الخطر على أساس أنه: الخسارة المحتملة في الدخل أو الثروة نتيجة وقوع خطر معين"[2].
- كما يمكننا أن نعرف الخطر بأنه: "جميع مواصفاته وأصنافه بأنه حادث مستقبلي محتمل الوقوع فهو الخسارة المادية المحتملة والخسارة المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة"[3].

يعرف الخطر على أنه: "عدم التأكد من وقوع خسارة معينة"[4].

- كما يعرف على أنه: "ظاهرة تنبع أساسا من حالة عدم التأكد، ويرجع ذلك إلى مصدرين اثنين، وهما: عدم القدرة على التنبؤ وعدم دقة المعلومات اللازمة للتنبؤ"[5].
- من خلال ما سبق يمكن تقديم تعريف شامل للخطر على أنه ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند اتخاذه قرارات تمتاز بعدم التأكد، مما يترتب عليه حالة الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات.

---

[1] المصري محمد رفيق، **التأمين وإدارة الخطر تطبيقات على التأمينات العامة**، دار زهوان، عمان، الأردن، ط 1، 2009، ص11-12.

[2] بوزيدي لمجد، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2009، ص82.

[3] الهانسي مختار محمود، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص17.

[4] حربي عريفات محمد، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر، النظرية والتطبيق**، دار وسائل للنشر والتوزيع، الطبعة1، الأردن، 2008، ص11.

[5] عيد أحمد بكر، وليد إسماعيل، **إدارة المخاطر والتأمين**، دار البازوري، الأردن، 2020، ص26.

الفرع الثاني: العوامل المساعدة للخطر

يعتبر مسبب الخطر المصدر الرئيسي لوجود الخطر، ويمكن تعريفه بأنه: مجموعة الظواهر الطبيعية والعامة التي تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر في نتيجة قرارات الأشخاص، فمثلا ظاهرة الوفاة تعتبر مسببا لخطر الوفاة وهذا قرار لا أحد يعرفه أي عدم التأكد من وقت حدوث الوفاة[1].

يمكن تصنيف العوامل المساعدة للخطر إلى نوعين رئيسيين هما:

1- العوامل المساعدة الموضوعية أو المادية:

يقصد بها العوامل التي ينتج عن وجودها زيادة وجود الخطر أو ارتفاع درجته (حدته) أو كليهما مثال ذلك[2]:

– وجود أي من الظواهر الأوبئة، المجاعات، الثورات والحروب، تعتبر مسببات للخطر مساعدة لمسبب خطر رئيسي وهو ظاهرة الوفاة لأن وجودها يزيد من خطر ظاهرة الوفاة ومن حدتها.

– وجود أي من الظواهر البراكين، الزلازل والعواصف الكهربائية (الصواعق)، تزيد من خطر الحريق ومن درجة فداحته، لذلك تعتبر مسببات خطر مساعدة لمسبب الخطر الأساسي وهو ظاهرة الحريق.

– بناء المساكن من الأخشاب أو بجوار أماكن بها مواد قابلة للاشتعال يزيد من خطر الحريق ومدى الخسارة الناتجة عنه.

– قيادة سيارة بها عيب فني مثل عدم وجود فرامل (مكابح) جيدة، يزيد من خطر حوادث السيارات.

– عدم وجود أجهزة إنذار حريق مبكر قد يزيد من حجم الخسارة عند تحققها.

[1] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] بن دخان رتيبة، **التأمين كوسيلة من وسائل مواجهة الخطر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص18.

2- العوامل المساعدة الأخلاقية

هي تلك العوامل التي تنتج عند تدخل العنصر البشري في مجريات الأمور الطبيعية والتأثير فيها بقصد أو بدون قصد، ويمكن تقسيم العوامل المساعدة للخطر الأخلاقية إلى قسمين هما[1]:

أ- **عوامل مساعدة أخلاقية إرادية:** هي عوامل تشير إلى زيادة احتمال وقوع الخسارة التي تنتج عن الخصائص الشخصية للمؤمن له كالميل إلى الشر أو العنف، إن تعمد وقوع الخسارة من جانب المؤمن له أو الميل إلى زيادة حجم الخسارة كمحاولة للحصول على أكبر تعويض من شركة التأمين، أو ما شابه ذلك من محاولات غش لشركة التأمين تعد عوامل مساعدة أخلاقية إرادية أو متعمدة.

ب- **عوامل مساعدة أخلاقية لا إرادية:** هي عوامل تنتج عن الاتجاه نحو الإهمال من جانب المؤمن له فيما يتعلق بحدوث الخسائر، فشراء بوليصة التأمين في حد ذاته قد يؤدي إلى وجود عوامل مساعدة لا إرادية لدى المؤمن له، فطالما أن المؤمن له يدرك أن شركة التأمين ستتحمل الخسائر فهذا قد يؤدي إلى اعتناءه بالشيء موضوع الخطر يكون أقل من حالة عدم التأمين عندما يتحمل الخطر وحده.

ترجح أهمية العوامل المساعدة لوقوع الخسارة في أنها تحدد قرار شركة التأمين بشأن قبول أو رفع التأمين ضد خطر معين، كما أنه في حالة القبول تدخل هذه العوامل كأحد العناصر الهامة التي تحدد شروط العقد والتزام المؤمن له خاصة فيما يتعلق بقسط التأمين المطلوب.

المطلب الثاني: تقسيمات الخطر

تنقسم الاخطار إلى نوعين، أحدهما يتعلق بالنواحي المعنوية والإجتماعية للأشخاص ويعرف بالأخطار المعنوية (الغير اقتصادية)، والنوع الثان يتعلق بالنواحي الاقتصادية والمالية للأشخاص وعلى ذلك يسمى بالأخطار الاقتصادية :

أولا: الأخطار المعنوية وغير اقتصادية

تعرف الأخطار الغير اقتصادية بأنها تلك الأخطار التي يؤدي تحققها إلى خسارة معنوية لا يمكن تقييمها نقديا، فهي الأخطار التي لا تسبب عند تحققها خسارة أو ربح مادي بطريقة مباشرة، مثل الخوف من عدم بقاء صديق عزيز على قيد الحياة، أو الخوف من وفاة زعيم سياسي وعادة هذه

[1] عزمي أسامة سلام، يوشقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص31.

الأخطار لا تخضع لمبدأ القياس والتقييم، حيث يهتم علم النفس والفلسفة والاجتماع بدراسة هذه الأخطار، فهي خارجة عن نطاق دراسات الخطر والتأمين[1].

ونظرا لأن هذا الخطر المعنوي ينصب أثره على الطبيعة البشرية وهي بدورها متغيرة وغير محددة، مما جعل من الصعب الحصول على الوقائع التي تجزم بوجود مثل هذا الخطر، وتبدو أهمية تحديد ما إذا كان الخطر اقتصاديا من عدمه في أنها تفيد في تحديد إمكانية التأمين عليه، حيث أن الأخطار الغير اقتصادية تكون غير قابلة للتأمين وذلك لاستحالة تحديد الخسارة الناتجة عن تحققها، وتجدر الإشارة إلى أن خطر الوفاة هو خطر معنوي ومع ذلك يمكن التأمين ضده، بشرط أن يكون للمستفيد مصلحة تأمينية في بقاء المؤمن له على قيد الحياة[2].

ثانيا: الأخطار الاقتصادية

وهي تلك الأخطار التي ينتج عن تحقق مسبباتها خسارة مالية أو اقتصادية يتحملها صاحب القرار مثل خطر الحريق وخطر السرقة والوفاة...إلخ، وهي أخطار يسهل التنبؤ بها وقياسها كميا (قياس الخسائر الناتجة عنها) ولذا فهي أخطار قابلة للتأمين.

كما يمكن تقسيم الأخطار الاقتصادية حسب نشأتها إلى ثلاثة تقسيمات فرعية أخرى وهي:

1. **الأخطار المضاربة (الأخطار التجارية):** وهي الأخطار التي يتسبب الإنسان في نشأة الظواهر المسببة لها أملا في تحقيق الأرباح من وراءها وعادة ما يقبل الأفراد والمنشآت على مثل هذه الأخطار بمحض إرادتهم، إلا أن الظواهر المسببة لهذه الأخطار تنطوي على تحقيق ربح أو خسارة وكلاهما غير مؤكد فمثلا المستثمر الذي يشتري أسهم مؤسسة معينة، قد يحقق ربحا كبيرا إذا ارتفع سعر هذه الأسهم وقد يتحمل خسائر كبيرة إذا انخفض سعرها لذلك تنشأ أخطار المضاربة عند قيام الأفراد والمنشآت بأعمال الاستثمار والإنتاج، وهذه الأخطار تندرج تحت اختصاص علوم المحاسبة والاقتصاد وإدارة الأعمال. وأخطار المضاربة يصعب التنبؤ بها، وبالتالي يصعب قياسها، وطالما أن

[1] عبد الحميد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص38.

[2] عزمي أسامة سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص25-26.

هذه الأخطار يخلقها الإنسان بنفسه من ناحية، ويصعب قياسها من ناحية أخرى فإنها تخرج من دائرة الأخطار القابلة للتأمين[1].

2. **الأخطار البحتة والطبيعية:** وهي تلك الأخطار التي ينتج عن تحققها خسارة مالية فقط ولا تنطوي على أي فرص للربح، وعادة ما تنتج هذه الأخطار عن ظواهر طبيعية أو عامة لا قدرة للإنسان على منع تحققها أو تجنب الخسارة الناتجة عنها، وكل ما يملكه الفرد أو المنشأة تجاهها هو تدبير وسيلة لمواجهة نتائجها.

ومن أمثلة الأخطار البحتة خطر الوفاة، الشيخوخة، المرض، خطر الحريق والسرقة...إلخ، ويهتم علم الخطر والتأمين بدراسة مثل هذه الأخطار[2].

كما يمكن تنقسيم الأخطار الاقتصادية حسب نتائجها إلى:

1- **الأخطار العامة (الأساسية):** وهي أخطار لا يتسبب فيها الفرد بحد ذاته، كما أن أثر تحققها يصيب مجموعة كبيرة من الأفراد والمنشآت في وقت واحد، وتتعلق مثل هذه الأخطار عادة بالظروف السياسية والاجتماعية مثل: الحروب والثروات والأزمات الاقتصادية كالكساد أو الظروف الطبيعية كالزلازل، البراكين، العواصف والفيضانات، وغالبا ما تتحمل الحكومة مسؤولية مثل هذه الأخطار ذلك أن الخسارة الناتجة عن تحققها عادة ما تكون شاملة وكارثية، مما يؤدي إلى عزوف شركات التأمين عن تغطية هذا النوع من الأخطار، وإن كانت بعض شركات التأمين تتولاه تحت ظروف قهرية وفي نطاق محدود[3].

2- **الأخطار الخاصة:** وهي تلك الأخطار التي يترتب على حدوثها خسارة مالية محدودة سواء لشخص واحد أو لعدد من الأشخاص، كما يتسبب في حدوثها ضرر لشخص أو عدد محدود من الأفراد وليس لها أثر على المجتمع كله، ومن أمثلتها: المرض، السرقة، السطو، حوادث السيارات، العجز، المرض وأخطار المسؤولية المدنية...، ولأن خسائر هذه الأخطار محدودة فإنه يمكن مجابهتها بصورة فردية،

---

[1] ممدوح حمزة أحمد، ناهد عبد الحميد، **إدارة الخطر والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2003، ص12.

[2] البلقيني محمد توفيق، جمال عبد الباقي واصف، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، دار الكتب الأكاديمية، ط1، القاهرة، 2004، ص55.

[3] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص16.

كما يمكن التنبؤ بها وقياسها لذلك فإن شركات التأمين تقوم بتغطية هذه الأخطار طبقا للأسس الفنية للتأمين[1].

كما يمكن تقسيم الأخطار الاقتصادية حسب طبيعة الشيء المعرض للخطر إلى:

1- **أخطار المسؤولية المدنية:** يقصد بها الأخطار التي يؤدي تحققها إلى إحداث ضرر للآخرين سواء في أشخاصهم أو في ممتلكاتهم ويكون الشخص أو تابعيه مسؤولا عن حدوث هذا الضرر طبقا لقواعد المسؤولية المدنية مما يستلزم معه سداد تعويض للطرف المضرور أو لمن هو مسؤولا عنهم والتعويض الذي يحكم به للطرف المضرور يؤثر على ثروة الشخص المتسبب في الضرر.

ومن أمثلة أخطار المسؤولية المدنية: المسؤولية المدنية بسبب إصابة الغير نتيجة استخدام السيارة المسؤولية المدنية بسبب إصابة الغير نتيجة استخدام المصاعد...إلخ[2].

2- **أخطار الأشخاص:** وتشمل مجموعة الأخطار التي يقع أثر تحقق مصدرها على الأشخاص بصورة مباشرة، ومثل هذه الأخطار يترتب على تحققها خسارة تتمثل في انقطاع أو فقدان الدخل أو نقصانه، ومثال ذلك: خطر الوفاة المبكر العجز، المرض، الشيخوخة والبطالة. وهذه الأخطار يمكن قياسها والتنبؤ بها ولذلك هي قابلة للتأمين.

3- **أخطار الممتلكات:** وهي الأخطار التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث فإنها تؤثر في ممتلكات الأشخاص المنقولة أو الثابتة أي أنها الأخطار التي تصيب ممتلكات الأفراد بصفة مباشرة وتؤدي إلى هلاكها أو تلفها أو نقص دخلها، مثل: أخطار الحريق، الانفجار، السرقة، مرض أو موت المواشي، الزلازل والفيضانات[3].

---

[1] ممدوح حمزة أحمد، ناهد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص51.

[2] إبراهيم علي ابراهيم عبد ربه، **مبادئ التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص11.

[3] جورج ريجدا، مبادئ **إدارة الخطر والتأمين**، ترجمة: محمد توفيق البلقيني، إبراهيم محمد مهدي، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2006، ص36.

الشكل رقم (01): تقسيمات الخطر

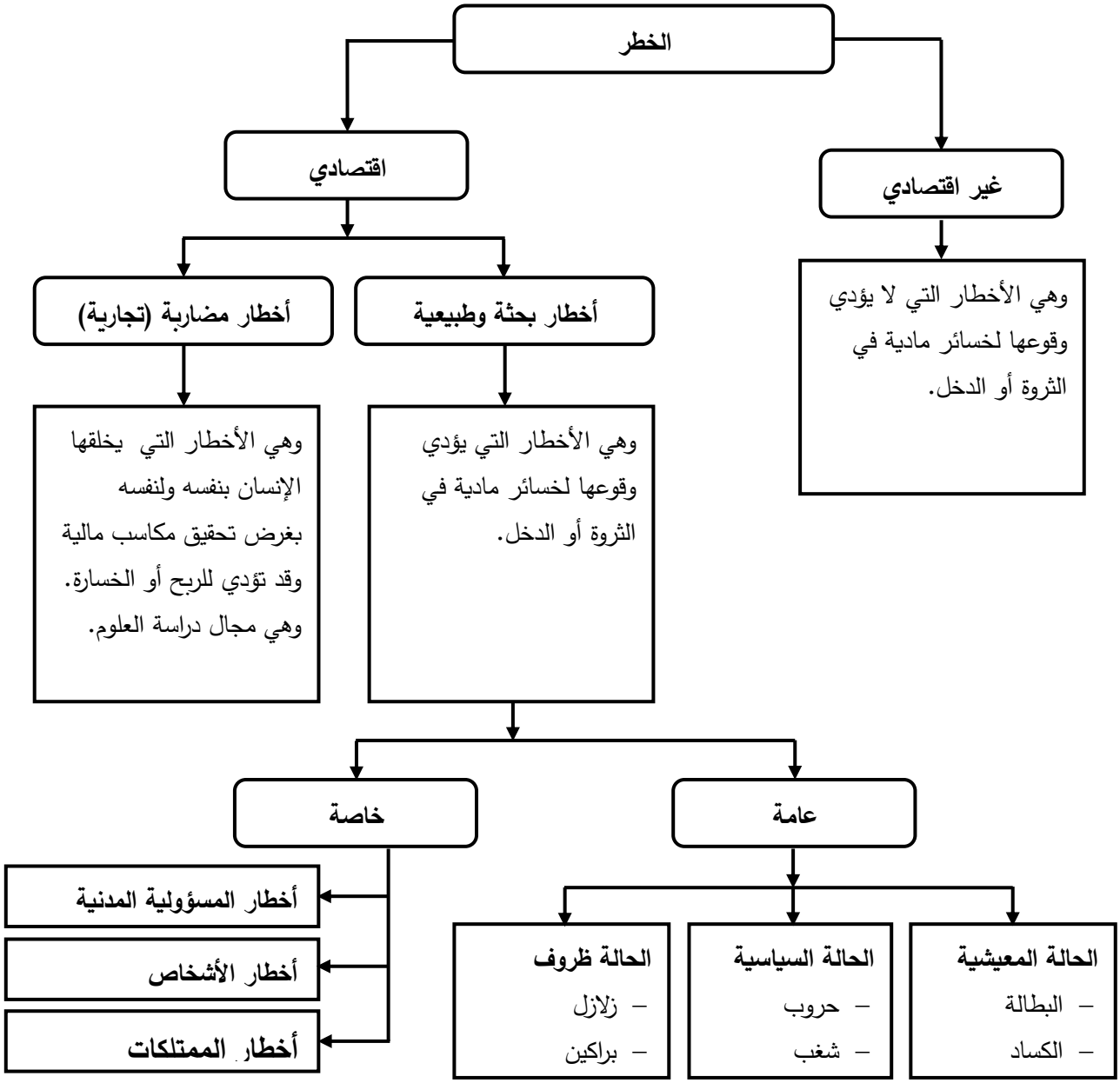

المرجع: أحمد عبد الله قمحاوي أباضة، **مدخل كمي لإدارة الأخطار ورياضيات المال والاستثمار**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، مصر، 2002، ص13.

المطلب الثالث: مفهوم الخطر الفلاحي

الخطر الفلاحي يعرف على أنه: "الضرر الذي قد يصيب الممتلكات والمنتجات الزراعية، وتشمل الأخطار الطبيعية كالجفاف، الثلوج، الأمطار الغزيرة، البرد والعواصف، السيول والصقيع...إلخ، كما تشمل أيضا الآفات المرضية والحشرية والوبائية التي قد تصيب النبات أو الحيوان"[1].

- كما عرف بأنه: "تلك المخاطرة التي قد يتعرض لها القطاع الفلاحي من تقلبات ظواهر جوية، وكذلك أمراض وأوبئة، ومختلف الحيوانات التي تضر المواشي وتفسد الحقول وتلحق تغيرات كبيرة في الإنتاج الفلاحي، مما يؤدي إلى تكبيد هذا القطاع خسائر تؤثر في الإنتاجية، وقيامه بالدور المطلوب منه على أفضل وجه"[2].
- كما عرفت المخاطر الفلاحية على أنها: "مختلف ما يلحق بالفلاح والمستثمرات الزراعية سواء كانت طبيعية كالأمطار والرياح...إلخ، واقتصادية كارتفاع أسعار بعض المواد الكيماوية المستخدمة في الزراعة، كذلك ظهور بعض الأمراض البيولوجية والمكروبيولوجية".[3]
- كما يعرف بأنه: "إن المخاطر الفلاحية تتعلق بالأنشطة الفلاحية التي تشمل المنتجات النباتية والحيوانية، والأشخاص والممتلكات والبيئة وتتمثل هذه المخاطر في:
  - **مخاطر زراعية المحاصيل:** من أصل مناخي، حرائق.
  - **مخاطر الحيوانات:** المسؤولية المدنية، السرقة، الاختناق، حوادث التكاثر، والمرض.
  - **مخاطر مالية:** عدم استقرار أسعار البيع وأسعار المدخرات ومخاطر التخلف عن السداد.
  - **مخاطر بيئية:** المسؤولية المدنية على البيئة، معالجة المحاصيل، تخزين الهيدروكربونات والأسمدة السائلة.

---

[1] فياش أمال، بوعبانة فتيحة، **واقع التأمين الفلاحي في الجزائر ودوره في استقرار الإنتاج الفلاحي، دراسة قياسية للفترة (2006-2016)**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 01، العدد 10، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص274.

[2] حربي محمد عريفات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، الأدرن، 1993، ص100.

[3] Mutualité agricole aujourd'hui et demain, janvier 1998, p10.

- **مخاطر المادية:** الكسر، السرقة، الحوادث المرورية أثناء الحصاد والحرث.
- **مخاطر البنايات ومحتوياتها:** المسؤولية المدنية، الحرائق، العواصف، السرقة.
- **مخاطر المسؤولية:** المسؤولية المهنية، تسليم المنتجات.
- **مخاطر الجسدية:** حوادث وأمراض مدير المزرعة وأسرته وموظفيه.

التطورات التكنولوجية في المجال الفلاحي قد يؤدي إلى ظهور مخاطر جديدة يصعب توقع حجمها وآثارها[1].

المبحث الثاني: أساسيات حول المخاطر الفلاحية

في هذا المبحث سنحاول أن نعالج الخطر الفلاحي من ناحية أنواعه والعوامل المساعدة له، كما سنتطرق لتصنيفات المخاطر الفلاحي وأهم شروطه القابلة للتأمين الفلاحي.

المطلب الأول: أنواع المخاطر الفلاحية

يمكن تقسيم الخطر الفلاحي إلى مايلي:

- **المخاطر المناخية (الطبيعية):** إن التغير المناخي الذي يشاهده العالم خلال القرن الأخير نجم عنه عدة تغيرات في النظام البيئي الذي يعتبر أحد أهم التحديات الراهنة للعالم اليوم، وعلى الرغم من أن تغير المناخ كان عملية مستمرة، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة عرف وتيرة جد سريعة للارتفاع في درجة الحرارة والتي قدرت 90° درجة مئوية، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة انبعاث غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، ويتوقع أن يزداد في الارتفاع بحلول عام 2050. كما يؤدي الارتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة إلى زيادة الظواهر المتطرفة للمناخ في جميع أنحاء العالم، كالجفاف والفيضانات والأنماط غير المنتظمة لهطول الأمطار وموجات الحر، الزوابع الرملية، الحرائق العشوائية وكافة الأخطار الطبيعية التي لا يمكن التحكم فيها[2].

---

[1] أقناروس محمد لمين، للوشي محمد، **التأمين الفلاحي في الجزائر بين معوقات انتشاره والحلول المقترحة**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 14، العدد 01، جامعة البليدة 2، العفرون، الجزائر، جوان 2019، ص186-187.

[2] محمد هاجر نور، أحمد محمد، **أهمية التأمين الزراعي للتنمية الزراعية واستقرار المجتمع الريفي**، رسالة ماجستر، قسم الإرشاد، كلية العلوم الزراعية، جامعة الخرطوم، 2009، ص22.

ووفقا لتقرير السنوي لطقس والمناخ والكوارث، تسببت الكوارث الطبيعية مند عام 2016 في خسائر اقتصادية تجاوزت 200 مليار دولار أمريكي سنويا في جميع أنحاء العالم، وصلت في سنة 2018 ما قيمته 225 مليار دولار أمريكي، ويعزى حوالي 95% من هذه الخسائر إلى الحوادث المتعلقة بالطقس كالأعاصير والفيضانات والجفاف[1].

- **مخاطر السوق:** المدخلات والمخرجات وتقلب الأسعار هي أهم أنواع مخاطر السوق في مجال الفلاحة، أسعار السلع الفلاحية متقلبة للغاية فتتأثر أسواق التجزئة الفلاحية من ظروف العرض والطلب المحلي، في حين تتأثر أكثر الأسواق العالمية وبشكل ملحوظ من خلال أزمات الإنتاج الدولي، في بعض الأحيان يمكن تخفيف من مخاطر الأسعار في المحلية من خلال "الحيطة الطبيعية"، ففي حالة زيادة الإنتاج السنوي يميل الفلاح إلى خفض سعر الإخراج.

  وهناك نوع آخر من مخاطر السوق وهي التي قد تنشأ أثناء عملية تسليم أو توصيل الإنتاج للسوق فعدم القدرة على تقديم المنتجات القابلة للتلف في الوقت المناسب يمكن أن يعرض المنتج للخطر، كما أن عدم وجود البنية التحتية والأسواق المتطورة يعد أيضا مصدر للخطر[2].

- **المخاطر المؤسسية:** هي الأخطار التي تنتج عن السياسات أو القوانين التي تخص الفلاحة، هذا النوع من المخاطر قد يترجم من خلال القيود الإنتاجية، الصحية، البيئية والتي لا يمكن للفلاح أن يتوقع حدوثها مسبقا، فمثلا تقييد استعمال المبيدات أو فرض معايير بيئية جديدة يقلص من عدد التقنيات الإنتاجية المستعملة، كما أن مخالفة هذه المعايير قد تؤدي إلى غرامات كبيرة تؤثر دخل الفلاح.

---

[1] مسعداوي بلال، خليفة منية، **أهمية النشاط التأميني في تحقيق تكامل مختلف أدوات إدارة المخاطر الفلاحية–دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين**، مجلة الإبداع، جامعة بونعامة، عين الدفلة، الجزائر، المجلد 11، العدد 02، 2021، ص81.

[2] مليزي محمد أمين، **دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي**، دراسة لمجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف، رسالة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2004، ص60.

- **المخاطر التكنولوجية:** على غرار معظم أصحاب المشاريع الأخرى، الفلاح أيضا هو المسؤول عن كل ما يترتب عن نشاطاته فاعتماد تكنولوجيات جديدة في تحديث الزراعة مثلا أو إدخال المحاصيل المعدلة وراثيا يسبب زيادة خطر المسؤولية عن المنتج[1].
- **المخاطر الاجتماعية:** هي تلك الأخطار التي يكون الإنسان هو المسبب الرئيسي فيها مثل الحرائق أو السرقة أو الإختلاس أو التغيرات الاجتماعية أو مرض أو إصابة أو وفاة المستثمر الفلاحي أو موظفيه، فالمرض الطويل لأحد الأفراد المهمين في المزرعة قد يؤدي إلى خسائر هامة في الإنتاج أو زيادة كبيرة في التكاليف[2].

في أوروبا، يعد الصيد الصناعي، البناء والقطاعين الصحي والفلاحي من الأنشطة التي تتعرض سنويا لعدد كبير من الحوادث، أخذا بعين الاعتبار أن عدد كبير من الحوادث لا يتم الإبلاغ عنها من قبل الفلاحين، مما يجعل الحوادث أكثر بكثير مما يتم ذكره في الإحصائيات الفلاحية.

حسب هذه الأخيرة، الحيوانات وخاصة السقوط من مرتفع أو الانزلاق، أو سقوط الأشياء تشكل الأسباب الأساسية للحوادث، التي قد تكون لها أثار مالية كبيرة على مزرعة (مصاريف العلاج، التأمين، تعويض اليد العاملة والآلات)... كذلك الإهمال من قبل الفلاح أو العمال في معالجة الحيوانات أو استعمال الآلات مثلا قد يؤدي إلى خسائر كبيرة، كما قد يؤدي الإهمال إلى سرقة أو احتراق التجهيزات، المباني، المحاصيل، أو الأدوات الزراعية[3].

- **المخاطر المالية:** الخطر المالي يعبر عن الفقد الجزئي أو الكلي المحتمل في قيمة ثروة الفلاحين حيث يرتبط مباشرة بهدف تعظيم الثروة، كما يتعلق بالقرارات المالية التي تمثل المصادر الرئيسية لتوليد التدفقات النقدية بما يحقق أرباحا اقتصادية. وفي هذا الصدد لدى القطاع الفلاحي خصوصيته، فدورات الإنتاج الفلاحي تمتد لفترات طويلة من الزمن مما يلزم الفلاح أن يتوقع نفقات دورات الإنتاج

---

[1] غردي محمد، **التأمين الفلاحي كآلية لتغطية المخاطر الفلاحية دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA**، مجلة الإبداع، مخبر البحث حول الابداع وتغير المنظمات والمؤسسات، العدد8، جامعة البليدة، 2018، ص6.

[2] بودي زيد منير، **إدارة التأمين والمخاطر**، دار الكنوز المعرفية، عمان ،الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص36.

[3] طاهري فاطمة الزهراء، **دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 22، جوان 2011، ص37.

على أن تكون معقولة وقابلة للاسترجاع دفعة واحدة عند تصريف هذا المنتج وأخيرا لابد من التسيير الجيد لمخاطر التدفقات النقدية لتفادي ضياع العائد المتوقع أو تآكل الثروة.[1]

- **المخاطر السياسية:** تشمل هذه الأخطار غياب السياسة الفلاحية الواضحة والملتزم بها وتطبيقها الصادق والكامل بما في ذلك الأنظمة الإجرائية واللوائح التنفيذية، واعتماد السياسات الفلاحية في العديد من الدول على مزاجية منفذيها أكثر من السياسة الفلاحية نفسها، فتشكل بذلك نوعا من المخاطرة لصاحب القرار الفلاحي في مواجهة المخاطر الأخرى[2].

المطلب الثاني: مصادر الخطر الفلاحي وتصنيفاته وشروط المخاطر القابلة للتأمين الفلاحي

الفرع الأول: مصادر الخطر الفلاحي

إن المزارعين والمستثمرين مجبرين على إتخاذ القرارات في محيط خطر، لأن الفلاحة غالبا تتم في محيط مفتوح، فالمزارعون لا يعرفون بشكل أكيد نتائج قراراتهم، إذ أنهم معرضون لمصادر خطر متعددة فهذا الأخير يقترن عادة بتهديد غير متوقع.

ما تجدر الإشارة إليه أن تنوع المخاطر الفلاحية، ودرجة التعرض لها تختلف من قطاع إلى آخر، فطبيعة وكثافة وهيكلة مختلف المخاطر جعلت الفلاحة الحالية تختلف بشكل كبير عما كانت عليه سابقا، ومن أهم مصادر المخاطر الفلاحية ما يلي:

أ- **مخاطر الإنتاج:** يمكننا القول بأن المزارع الفلاحية معرضة دائما لمخاطر مناخية وصحية، فقد يكون منتج حبوب ضحية لظروف مناخية سيئة كنقص تساقط الأمطار، تقلبات درجة حرارة، العواصف، جفاف، الفيضانات، أو مشاكل صحية كالتي تواجه مربي الحيوانات كالأوبئة مثل: الحمى القلاعية أو

---

[1] حمداني زهرة، **إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2012، ص21-22.

[2] البرغوثي عبد الحميد موسى، **التأمين الزراعي ضرورة اقتصادية اجتماعية إدارة البيانات والمعلومات الزراعية ودعم القرار**، ورشة عمل حول إمكانية تعميم خدمات، التأمين الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2009، ص24.

جنون البقر، فتباين المردود يعتبر أمر ملازم للنشاط الفلاحي، كما أن عدد الحوادث التي يمكن أن تصيب الإنتاج معتبر، ونتائجها المالية، ويؤثر الخطر الإنتاجي على مستويين: المردود والنوعية[1].

- ✓ **المردود الزراعي (الكمية):** نقصد به الكمية المنتجة من قبل وحدة إنتاجية، على سبيل المثال عدد أطنان الحبوب في الهكتار، بالتالي نحن بصدد الإشارة إلى خسارة الكمية التي تؤدي بدورها إلى تقليص رقم الأعمال. عادة أي منتج زراعي لن يكون بمنأى عن هذا النوع من المخاطر، على سبيل المثال عطل في جهاز التهوية لمدجن الطيور خلال عدد من الساعات يمكن أن يبيد المنتج، أو تعرض المواشي إلى أزمة صحية قد تؤدي إلى ذبح القطيع ككل، الجليد و البرد يمكن أن تتلف موسم كامل من الفواكه، إن خسارة كبيرة أو متواضعة تصيب المردود تؤثر مباشرة على الوضعية المالية للمزرعة.
- ✓ **النوعية:** بالنسبة للعديد من المنتجات هناك نوعية معيارية مرجعية، سعر المنتوج يرتبط إذن بسعر السوق وفرق النوعية، فنوعية أقل تباع بسعر أقل مما يؤثر، كما هو الحال بالنسبة للمردود على رقم أعمال المزرعة[2].

ب- مخاطر السوق:

مخاطر السوق تغيرت عبر السنوات، فرغم أن أسعار المنتجات الأساسية تميزت دائما بالتقلب، إلا أن الأسواق الزراعية تغيرت على عدة مستويات، ذلك أن الدول كانت تلجأ عادة إلى تقليص آثار عدم استقرار المنتجات الزراعية سواء من خلال برامج هادفة لتثبيت السعر أو المردود أو النتائج (جداء السعر والمردود)، وبعض الدول كانت تسير مخزون الحبوب من أجل إبقاء سعرها مستقرا، والبعض الآخر لجأ إلى دعم السعر، إن النجاح في السوق يمثل حلقة الربط بين الإنتاج والنجاح المالي للمزرعة.

يتعرض المزارع لخطر انخفاض الأسعار لدى بيع منتجاته كما يتعرض لخطر ارتفاع الأسعار لدى شراء مدخلاته فتشكل السعر يكون نتيجة متغيرات كثيرة، ويأخذ في عين الاعتبار عوامل وطنية ودولية ولكون المرحلة الإنتاجية عادة طويلة فإن سعر البيع الذي قد يتحصل عليه المزارع قد يختلف كليا عما كان ينتظره لدى بداية الإنتاج.

---

[1] بودلال علي، **القطاع الحكومي والمشكل المالي**، رسالة ماجيستر، جامعة تلمسان، الجزائر، 2000، ص45.

[2] حمداني زهرة، مرجع سبق ذكره، ص44.

ت- مخاطر بشرية:

وتتمثل في مرض أو إصابة أو وفاة المستثمر الزراعي أو موظفيه، فالمرض الطويل لأحد الأفراد المهمين في المزرعة قد يؤدي إلى خسائر هامة في الإنتاج أو زيادة في التكاليف. حيث أن المخاطر الزراعية تتسم بأنها مخاطر لا يمكن مراقبتها، بمعنى التحكم الكامل في المخاطر الزراعية ليس واردا لسبب واحد على الأقل هو كون الزراعة تتطلب عوامل لا يمكن التحكم بها، فالعملية الزراعية بشكل يجعل من غير الممكن توقع أو معالجة كل المخاطر[1].

الفرع الثاني: تصنيف الخطر الفلاحي

يصنف الخطر الفلاحي إلى ثلاثة مستويات يجب التصدي لها والتخفيف من آثارها وهي:

1- مخاطر المستوى الأول

وتتمثل في كل مخاطر المقبولة والتي يمكن للفلاح التصدي لها ومجابهتها بنفسه ويتحمل كامل مسؤوليته، دون التدخل من الصندوق باستثناء مسؤولية التنمية والإرشاد والتوعية بالإجراءات الوقائية المناسبة لها.

2- مخاطر المستوى الثاني

وتندرج تحت المخاطر ذات الأثر المتوسط التي تفوق قدرة الفلاح على تحملها لوحدة، والتي تتطلب تدخلا من الصندوق الوطني وذلك لتخفيف من آثارها، وتحويل الخطر للتأمينات الفلاحية.

3- مخاطر المستوى الثالث "مخاطر الكبرى"

- **مخاطر بفعل الظواهر الطبيعية:** وهي المخاطر التي تمس أجزاء واسعة من القطاع الفلاحي على مستوى الوطن والتي يتم إعلانها من خلال لجنة خاصة مختصة بالأزمات، ويتم على اثر ذلك تفعيل نظام التعويضات الفلاحية[2].

[1] حمداني زهرة، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2] قلوم أمال، مسعودي عبدالكريم، **التأمين الفلاحي وآلية تغطية المخاطر الفلاحية – دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA وكالة أدرار**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد درايعية، مخبر الدراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، المجلد 11، العدد 6، أدرار، جانفي 2024، ص270-271.

- **مخاطر سياسية:** وهي المخاطر الناجمة عن الحروب، والتي يتم الاتفاق مع الحكومة أو أي جهة أخرى مانحة بالتعويض عنها.

الفرع الثالث: شروط المخاطر القابلة للتأمين الفلاحي

تتحدد الشروط التي يجب مراعاتها في أي خطر فلاحي حتى يتم التعامل معه على أسس تأمينية سليمة وفقا الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): شروط المخاطر القابلة للتأمين الفلاحي

المرجع: بوراس فاطمة، محفوظ مراد، **إسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي في الجزائر–دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية، تيارت**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، المجلد 16، العدد 02، 2021/11/04، ص149.

1- أن يكون تحقق الخطر الفلاحي أمرا مستقبلا: فليس من المنطق أن يتم التأمين على خطر قد زال فعلا قبل طلب التأمين وإجراء التعاقد، وذلك لأن تحقق الخطر في هذه الحالة أمرا مستحيلا، فمثلا لا يتصور قبول التأمين على محصول زراعي من خطر الحريق في حين أن المحصول نفسه قد حصد أو قد أحترق بالكامل منذ فترة وغير موجود أصلا عند طلب التأمين عليه، فالخطر المطلوب التأمين منه هنا قد حدث في الماضي ولن يحدث في المستقبل لأن الشيء موضوع التأمين هنا وهو المحصول الزراعي غير موجود أصلا عند طلب التأمين، من هنا يتأكد لنا أهمية وجود الشخص أو الشيء موضوع التأمين سليما عند التعاقد حتى يكون الحادث المراد التأمين منه أمر مستقبل الحدوث. فإذا ما تبين أن الخطر المطلوب التأمين منه غير قائم أو تحقق قبل إبرام التعاقد فيعتبر التأمين

باطلا، وذلك باستثناء الحالات التي لا يكون هناك علم تام بحدوث الخطر المؤمن منه عند التعاقد لدى طرفي التعاقد (بشرط توافر مبدأ حسن النية)[1].

2- **أن يكون الخطر الفلاحي محتمل الحدوث:** هذا يعني بألا يكون الخطر مؤكد الحدوث، لأن هذا أمر يرفضه طرفي التعاقد بوثيقة التأمين الفلاحي، فمن ناحية المؤمن سيرفض ذلك لأن الخسارة التي سيتحملها ستكون مؤكدة الدفع من ناحية ومساوية لأقصى خسارة مادية محتملة (قيمة الشيء موضوع التأمين الفلاحي) من ناحية أخرى، أما بالنسبة للمؤمن له فسيرفضه أيضا لأن قيمة القسط الصافي للتأمين في مثل هذه الحالة ستتعادل مع قيمة الشيء موضوع التأمين (أو مبلغ التأمين)، فإذا أضفنا إلى القسط الصافي السابق بعض التحميلات الإدارية الأخرى فسيكون قيمة التعويض المستحق للمؤمن له أو المستفيد أقل من إجمالي القسط الذي سيتحمله وفي المقابل فإنه من المستبعد أن يقوم أي مؤمن له بالتأمين على خطر لن يتحقق أبدا أي مستحيل الحدوث، لأنه هنا سيتحمل قسط دون أن يتمتع بأية تغطية تأمينية، وهذا أمر غير منطقي ومن ناحية ثانية فإن شركات التأمين لن تقبل هذا الأمر لأنها ستحصل على قيمة التحميلات الإدارية فقط دون القسط الصافي وإن تم تحصيل القسط الصافي فسيكون التأمين هنا ضربا من النصب والاحتيال من جانب شركة التأمين[2].

3- **إمكانية حساب احتمال تحقق الخطر الفلاحي:** تتوقف قيمة القسط الكافي الذي يطلبه المؤمن على إمكانية تقدير الخطر كميا، فإذا كان لدى المؤمن إحصائيات من خبرته السابقة، أو خبرة غيره تبين احتمال حدوث الخسارة، فإنه ممكن حساب القسط الكافي الذي يطلبه، فإذا بينت إحصائيات المؤمن أنه من بين كل مائة مزرعة يؤمن عليها من الحريق يحدث حادث حريق واحد يستطيع حساب القسط الكافي بواحد في المائة من مبلغ التأمين، ويضاف إلى ذلك المبالغ التي تغطي المصروفات الإدارية والأرباح[3].

---

[1] إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص84-85.

[2] إبراهيم علي عبد ربه، **مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988، ص80-81.

[3] المغربي محمد الفاتح محمود بشير، **إدارة المنشآت المالية Finance Facilities Management**، دار الجنان، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص313.

4-أن يكون الحادث مستقلا عن الإرادة: لكي يتحقق الخطر يجب أن يكون المحل موجودا أو قابلا للوجود باعتبار أن التأمين يقوم على الاحتمال، وذلك يتطلب أن لا يتدخل أطراف العقد في حدوث الخطر، بل ينبغي أن يتحقق الحادث بفعل عنصر أجنبي، ولذلك لا يجوز التعويض عن الأخطار التي يتسبب فيها المؤمن له بخطئه العمدي أو بطريق الغش أو التدليس، ومثال ذلك كما لو قام المؤمن له عمدا بإحراق المحصول المؤمن عليه أو إذا تسبب المستفيد في اغتيال المؤمن له في نظام التأمين على الحياة[1].

[1] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص86.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق تقديمه يمكننا القول بأن القطاع الفلاحي يعتبر من بين أهم القطاعات الاقتصادية، وتأتي هذه الأهمية من خلال ما يمكن أن يحققه هذا القطاع عبر إشباع الحاجيات المتزايدة للأفراد، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه في امتصاص عدد معتبر من القوة العاملة من خلال توفير مناصب للعمل، غير أن المخاطر المتعددة التي تحيط بهذا القطاع وتعيق نشاطه، وما يترتب عنها من خسائر معتبرة سواء للفلاح أو الدولة تحد من قدرة القطاع الفلاحي على تأدية الدور المنوط به اتجاه التنمية، تجعل من الواجب والضرورة البحث عن آليات كفيلة للحد من هذه المخاطر.

الفصل الثاني:

مدخل عام إلى التأمين الفلاحي

تمهيد

تعتبر التأمينات الفلاحية من أهم أنواع التأمينات التي ظهرت قديما، والتي مازالت باقية إلى يومنا هذا، حيث أنها كانت تؤمن أخطارا معينة لكنها ومع مرور الوقت والتطورات التكنولوجية الحديثة توسعت بحالها، وأصبحت تشمل أخطارا أخرى ومن أجل الغوص في معطياتها والتعرف عليها إرتئينا أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: التأصيل النظري للتأمين الفلاحي

المبحث الثاني: أهمية ودور التأمين الفلاحي ومعوقاته

المبحث الأول: التأصيل النظري للتأمين الفلاحي

في هذا الجانب نتطرق إلى التأمين الفلاحي من حيث المفهوم والنشأة وأهميته وأنواعه وخصائصه وأهم عناصره.

المطلب الأول: نشأة التأمين الفلاحي ومفهومه

الفرع الأول: نشأة التأمين الفلاحي

تعود فكرة التأمين الفلاحي للفرنسي بنجامين فرانكلين في عام 1788، أثر تعرض الفلاحين الفرنسيين للكوارث الطبيعية فجاء النداء بضرورة التفكير في التأمين الفلاحي كأفضل وسيلة لمقابلة تلك الكوارث إذا ما تكرر حدوثها، وكان لمنظمة الفاو الفعل في إنشاء أول معهد للأبحاث الفلاحية عام 1921 لمواجهة التحديات ومعوقات الإنتاج الفلاحي[1].

ويعتبر الاتحاد السوفياتي السابق من الدول الرائدة في ممارسة أعمال التأمين الفلاحي إذ تم تنظيم شؤونه في عام 1923 وجعله إجباريا على كافة المزارعين والجمعيات والفلاحين، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد مورس فيها هذا التأمين عام 1938 بموجب قانون تأمين المحاصيل الفدرالية الذي نص على تأسيس مؤسسة حكومية برأسمال قدره 100 مليون دولار لمزاولة هذه الأعمال، ثم اليابان في عام 1938.

أما في الجزائر فقد عرف التأمين الفلاحي أثناء فترة الاحتلال، حيث أنشأت السلطات الفرنسية عام 1907 الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي، وبعد استقلال الجزائر تم إنشاء شركة مختلفة جزائرية ومصرية وتم تأميمها في 1966/05/27 في إطار إنشاء احتكار الدولة في مختلف عمليات التأمين، ومن بين التأمينات التي تهتم بها هذه الشركة التأمين على السيارات الفلاحية التأمين على الكوارث الطبيعية، وفي عام 1972 قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من أجل مزاولة عمليات التأمين التعاوني وبعد سنة 1955 تم توسيع أنشطة

[1] الحاج خليفة علي حسن، **المشاكل والمعوقات التي تواجه تأمين الإنتاج الزراعي**، مذكرة ماجستير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإنمائية، جامعة خرطوم، السودان، 2008، ص02.

الصندوق لتشمل العمليات البنكية المتعلقة بالفلاحة، حيث يعد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي أكبر تعاضدية بالسوق الجزائري سنة 2002[1].

الفرع الثاني: مفهوم التأمين الفلاحي

يعرف التأمين الفلاحي على أنه: "الأداة المالية التي تحمي المنتجين من المخاطر الاحتمالية في الإنتاج الفلاحي والتي لا يمكنهم السيطرة عليها"[2].

كما يعرف أيضا على أنه: "وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المشاركين، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط بل انه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات، الاستزراع المائي والبيوت البلاستيكية الفلاحية"[3].

كما يؤسس التأمين الفلاحي على مبدأ أساسي وهو بأن المنتج يقوم بتحويل المخاطر إلى شركات التأمين مقابل دفع ما يعرف بقسط الخطر نظير أن تقوم شركات التأمين بتعويضه حسب بنود عقد الاتفاق (الوثيقة) عند حدوث ضرر ناتج عن مخاطر متفق عليها.

وهناك من عرفه على أنه: "أحد الأساليب التي تمكن الفلاحين من الاستقرار في الدخل الفلاحي والاستثمار والاحتراس من التأثير الكارثي الناجم عن الكوارث الطبيعية أو انخفاض أسعار السوق"[4].

ومن جهة أخرى يعتبر التأمين الفلاحي: "أداة مالية لنقل أو تقاسم الأخطار التي تلحق بالنشاط الفلاحي بين الفلاحين أنفسهم وبين مناطق الإنتاج المشمولة في البرامج مع طرف ثان هو شركة التأمين مقابل دفع مبلغ بسيط هو قسط التأمين، ومن جهة الفلاح فينظر إليه بأنه استبدال خسارة كبيرة

---

[1] الحاج خليفة علي حسن، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] سليمان سيد أحمد، **التأمين الزراعي في السودان، تجربة إحدى شركات التأمين الزراعي**، ورشة عمل حول امكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2009 ، ص40.

[3] عامر أسامة، **دور التأمين في دعم التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2013**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية يومي 23-2014/11/24، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، ص13.

[4] Ramesh Chand, S.S .Raju, "Agricultural Insurance in India Problems and Prospect",India, 2008, p01.

محتملة بتكلفة قليلة معلومة والهدف منه هو إعطاء نوع من الحماية والدعم المالي للفلاحين عند تعرضهم للفشل في عملية الإنتاج الفلاحي لأسباب معينة منها الكوارث الطبيعية والأمراض والآفات"[1].

يعرف التأمين الفلاحي على أنه: "أداة لإدارة المخاطر الفلاحية، حيث يساعد على استقرار وتأمين احتياجات الأفراد والمجتمع من الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك من خلال تقديمه مجموعة من التغطيات لمحاصيل وممتلكات الفلاحين من جميع المخاطر التي يمكن أن تصيب محاصيلهم الفلاحية مما يسبب لهم خسائر"[2].

واستنادا إلى التعاريف السابقة يمكن تعريف التأمين الفلاحي على أنه أحد أنواع التأمين الذي يهتم بحماية المنتجين الفلاحين من الأخطار الفلاحية المحتملة المتعلقة بالإنتاج الفلاحي التي لا يمكن السيطرة عليها من خلال دفع أقساط حجم الخطر المحتمل نظير أن تقوم شركات التأمين بتعويض المؤمن عن هذا الخطر إذا حدث، بحيث يكون هذا التعويض حسب العقد المبروم بين شركة التأمين والمؤمن.

المطلب الثاني: مبادئ التأمين الفلاحي وأنواعه

الفرع الأول: مبادئ التأمين الفلاحي

1- مبدأ التعويضات

عقد التأمين الفلاحي هو عقد ذو صفة تعويضية، أي عقد يهدف إلى تعويض المؤمن له عن الضرر الذي يلحقه من جراء تحقق الخطر المؤمن منه، وذلك في حدود الضرر الذي لحقه بحيث لا يؤثر على حالة المؤمن له بجعله في حالة أحسن من الحالة التي كان عليها قبل تحقق الخطر، ولا يكون مصدر إثراء بل إن مرماه هو تعويض الضرر الحقيقي الحاصل للمؤمن له ومبلغ التأمين لا يمكن اعتباره في جميع الحالات، إلا حدا أقصى يسأل عنه المؤمن، ولهذه الصفة التعويضية اعتباران رئيسيان يهمان النظام العام:

---

[1] بوعبد الله رابحي، **دور التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية – دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA وكالة تيسمسيلت**، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، العدد 03، 2018، ص05.

[2] الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، **دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي والحيواني**، دراسة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، مجلة المهنل الاقتصادي، العدد 1، 2018، ص50.

أولا: الخشية من تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه، فإذا خولنا للمؤمن له أن يتحصل على تعويض يتجاوز الضرر الذي لحقه في التأمين ضد الحريق مثلا فإن ذلك يغريه إلى إتلاف الشيء المؤمن عليه وبذلك يتحصل على مبلغ يفوق مبلغ الضرر الأمر الذي يشجع المؤمن لهم على إتلاف أموالهم وفي ذلك خسارة للمجتمع وبالتالي الاقتصاد القومي، ولذا كانت الصفة التعويضية التي تسود هذا العقد تهم النظام العام[1].

ثانيا: الخشية من المضاربة، فلوا خولنا للمؤمن له أن بتحصيل على مبلغ أوفر من الضرر فإنه يعمد مثلا في التأمين ضد سقوط الحجر إلى التأمين على مبلغ كبير، ويتولى تعديد التأمين مثلا مؤملا تحقيق الخطر ليتحصل على تلك المبالغ الوافرة، وفي ذلك من المضاربة مالا يخفى على أحد الأمر الممنوع قانونا، ويعتبر من الأمور التي تهم النظام العام لما له من التأثير على تحطيم القيمة الاقتصادية التي تحافظ المجموعة عليها، ولذا كان من مبادئ هذا العقد الصفة التعويضية التي تهم النظام العام وبناء على ذلك لا يجوز لطرفين الاتفاق على خلافها[2].

2- مبدأ المصلحة

المصلحة هي أن يكون لمؤمن له أو للمستفيد مصلحة في عدم وقوع الخطر المؤمن منه وهذه المصلحة هي موضوع التأمين، ويشترط في هاته المصلحة أن تكون اقتصادية أي ذات قيمة مالية وأن تكون مشروعة أي غير مخالفة للنظام العام أو الآداب وهي كما تكون مادية يمكن أن تكون أدبية.

3- مبدأ الكارثة المعنوية

نقصد بالكارثة المعنوية تغير سلوك المؤمن له بعد أن يتعاقد على التأمين، أي أنه يتعمد عدم القيام بإجراءات تقلل من نتائج المخاطر كان سيقوم بها لو أنه لم يتعاقد على التأمين، على سبيل المثال المؤمن المغطى ضد الخسائر التي تسببت بها الحشرات قد يقلل كمية المبيد المستعملة مقارنة بالتي كان سيستعملها لو لم يكن قد اكتتب على التأمين، هذا التغير يؤدي إلى زيادة حجم واحتمال وقوع الحوادث، ومن أجل الحد من المخاطر المعنوية طور المؤمن سلسلة من إجراءات الخاصة:

[1] بوراس فاطمة، **تشخيص واقع التأمين الفلاحي بالجزائر**، مجلة الإبداع، جامعة علي لونيسي، المجلد 11، العدد 01، 30 جوان 2021، ص154.

[2] الطيف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص45.

- **خلو من التأمين:** يمثل قسم من الخسائر والأضرار لا يكفله المؤمن، وبذلك يتحمل المؤمن له جزءا من نتائج الخطر بنفسه، على سبيل المثال خلو من التأمين بـ 10% يعني أن المؤمن يغطي 90% كحد أقصى، هناك نوع أخر من خلو التأمين ويتخذ عتبة ينطلق منها كبداية للتعويض، فمثلا خلو من التأمين بـ 10% يعني أن المؤمن لا يقدم التعويض إلا إذا تراجع المردود إلى أقل من 90% من المردود المتوقع[1].
- **تقليص الأقساط:** إذا لم يتعرض المؤمن لحوادث خلال فترة محددة أي بعد مرور فترة معنية دون أن يطلب بتعويض يتم تقليص قسطه من خلال تطبيق.
- **المراقبة:** للتأكد من كون المؤمن يتخذ الإجراءات المناسبة للوقاية من الخطر.

4- مبدأ التحديد العكسي

التحديد العكسي يشير إلى أنه كلما كان الأفراد معرضين للخطر كلما كان لديهم ميل للتأمين، والمؤمن الذي يرتكز على معطيات متوسطة لتقييم الخطر، يمكن أن يتعرض لخسائر كبيرة نتيجة تقدير الأقساط بأقل مما يجب، حل هذا المشكل يكون من خلال الزيادة القصوى لعدد الأشخاص المتعاقدين على التأمين، أو من خلال أعداد عقود تأمين شخصية تتناسب مع حالة كل فلاح وبالتالي تتحدد الأقساط وفقا لمستوى الخطر الذي يخصه.

5- مبدأ الصفة النظامية (ارتباط المخاطر)

من بين العقبات الأساسية أمام تطور التأمين الفلاحي هو الصفة النظامية التي تميز هذا الأخير، على عكس المخاطر مثل الحريق أو البرد، فإن المخاطر النظامية هي مخاطر مرتبطة، وهذا يعني أن عدد كبير من الأفراد قد يتعرض لنفس الخطر في نفس الوقت.

تؤثر الميزة النظامية لكون عدد كبير من الأفراد يتقدم لطلب التعويض في نفس الوقت وكنتيجة لذلك فإن الأقساط المحصلة كأموال مشتركة لا تكف لتغطية الخسائر المحققة، ولذلك على المؤمن هو

بدوره اللجوء إلى إعادة التأمين ليحمي نفسه هو الآخر ضد المخاطر ذات النتائج الضخمة، غير أن تكلفة هذه الأخيرة عادة ما تكون كبيرة، كما يمكنه أن يزيد من المساحة الجغرافية المغطاة، فعلى سبيل المثال إذا كان هناك احتمال تعرض منطقة لوباء فإنه هناك احتمال أقل بأن تتعرض كل المناطق لهذا الوباء،

[1] أقناروس محمد أمين، للوشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص150-151.

هذه الفكرة لا تصلح إلا بالنسبة للتأمين على المردود، فإذا كان هناك خطر السعر فإنه يمس كل المناطق الجغرافية[1].

الفرع الثاني: أنواع عقود التأمين الفلاحي

تنوع عقود التأمين الفلاحي بتنوع الأخطار التي تواجه النشاط الفلاحي، حيث نميز بين الأنواع التالية من العقود:

أ- التأمين ضد الأخطار المناخية:

- **التأمين ضد الجليد:** يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن تغيير كثافة عامل طبيعي يسببه سقوط الجليد عى أجزاء النباتات كالبطاطا الطماطم، البقوليات... إلخ أو كالأشجار المثمرة والمشاتل المثمرة.
- **التأمين ضد الثلج:** يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن انهيار أسقف البيوت البلاستيكية نتيجة تراكم الثلج عليها، مما يؤدي إلى تضرر المحاصيل[2].
- **التأمين ضد الشمس:** يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن التأثير السلبي لأشعة الشمس على أوراق الأشجار المثمرة والكروم مما يؤدي إلى احتراقها.
- **التأمين ضد البرد:** تضمن شركة التأمين الأضرار الناجمة عن الفعل الآلي لحبات البرد على المحاصيل، مثل الحبوب القش الأعلاف المحاصيل الصناعية الخضروات، الأشجار، الزهور، أو على البيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحصول)[3].
- **التأمين ضد العواصف:** تضمن شركة التأمين الأضرار أو الخسائر في الكمية التي تسببها الرياح القوية كالتي تؤدي إلى إتلاف جزئي أو كلي للنباتات، الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحصول)، والمشاتل....

---

[1] بوعبد الله رابحي، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] قريشي العيد، **مساهمة الصندوق الوطني للتأمين الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، حمة لخضر -الوادي-، العدد 10، ج1، الجزائر، 2017، ص276-277.

[3] لونيس يمينة، دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022-2023، ص27-28.

- **التأمين ضد الفيضانات:** يضمن مقدار الخسارة في الكمية الناجمة عن تضرر النباتات، الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البيوت البلاستيكية، والبطاطا، وكذا المشاتل نتيجة اجتياح المياه الطوفانية لها أو تسرب في القنوات التحت أرضية أو قنوات صرف المياه، أو فيضانات مياه البحر، الأنهار، اليانبيع البرك، والبحيرات.
- **التأمين ضد السيروكو:** يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن عيوب الرياح الساخنة كالجافة، كالتي تصيب أجزاء النباتات فوق الأرض والأشجار المثمرة[1].
- **التأمين ضد هلاك الحيوانات:** تضمن شركة التأمين فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعي أو عن حوادث أو أمراض ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات بغرض الوقاية، أو تحديدا للأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من شركة التأمين.
- **التأمين الشامل على الدواجن:** الضمان يغطي الوفيات الناتجة عن الأمراض والتسمم، أو أوامر الذبح من السلطات العمومية أو من شركة التأمين.
- **تأمين الخسارة الناجمة عن المطر:** هذا النوع من التأمين ذو أغراض مختلفة، فقد يكون من أنواع التأمين الفلاحي فيغطي المزروعات الناضجة أوالتي على وشك النضوج من خطر الأمطار الغزيرة قبل المباشرة بجنيها أو حصادها ، أو أخطار الفيضانات التي قد تتلف المحاصيل الزراعية أو تتسبب بهلاك الأشجار والحيوانات[2].

ب- التأمين ضد الحريق:

يعرف عقد التأمين ضد الحرائق على أنه: "عقد يبرم بين المؤمن والمؤمن له لمصلحة شخص ثالث المستفيد يلتزم المؤمن بموجبه عند تحقق خطر الحريق المؤمن منه بدفع تعويض للمؤمن له عن الأضرار التي لحقت به، مقابل مبلغ محدد أو أقساط دورية يؤديها المؤمن له للمؤمن، وذلك من خلال تجميع أشخاص يتحدون في خطر الحريق ومن ثم إجراء.

---

[1] شكري بهاء بهيج، **التأمين في التطبيق والقانون والقضاء**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2019، ص363.

[2] لونيس يمينة، مرجع سبق ذكره، ص28.

ت- التأمين ضد السرقة:

السرقة خطر كثير الوقوع ويصيب مال الشخص لذلك يكثر اللجوء إلى التأمين منه، فيؤمن الشخص منه على نقوده أو مجوهراته أو أمتعته أو بضائعه أو سيارته أو غير ذلك من المنقولات ويشمل الضمان عادة سرقة هذه الأشياء أو إتلافها أو تحيطها بمحاولة سرقتها ويحدد العقد الشروط والتدابير الأمنية والوقاية التي يجب على المؤمن له أن يلتزم ويحترمها، وتختلف هذه الشروط باختلاف الأشياء المؤمن عليها التأمين، من سرقة محتويات شقة تختلف عن شروط التأمين من سرقة محتويات معرض للتحف الفنية أو مكان لحفظ الأوراق المالية والمجوهرات أو الأشياء الثمينة وعادة ما تملي الشروط العامة والخاصة التدابير الوقائية والأمنية التي يتعين على المؤمن له أن يتبعها ليستفيد من الضمان .

إن المشرع الجزائري لم ينظم هذا النوع من التأمين واقتصر على النص في المادة 15-05[1]، من الأمر المتعلق بالتأمينات على المهلة التي يجب أن يتم فيها الإخطار بالسرقة وحددها بثلاثة أيام ابتداء من وقوع الحادث وهكذا حتى يتمكن المؤمن من تتبع معالم الجريمة لا تحسب في هذه المهلة العطل الأسبوعية أو أيام الأعياد الدينية أو الرسمية، وإذا تعذر على المؤمن له القيام بالإخطار بسبب حالة طارئة أو قوة قاهرة توقف سريان المهلة إلى حين زوال هذه الحالة[2].

المطلب الثالث: خصائص التأمين الفلاحي وعناصره

الفرع الأول: خصائص التأمين الفلاحي

للتأمين الفلاحي عدة خصائص، يمكن ذكر أهمها في الآتي:

- يمكن عقد التأمين الشامل للفلاح من تأمين كل ما تحتويه المزرعة من بناءات، معدات مخزون، حيوانات ومحاصيل فلاحية.
- يمكن الفلاح من تأمين مزرعته على النحو الذي يريده، باختيار الحماية الملائمة لوضعه الخاص كأخطار الحريق والمسؤولية المدنية للمزارع وخطر الصواعق واصطدام العربات وسقوط الطائرات على

---

[1] الجدمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية،(1995)، **المادة 05/15 من الأمر رقم: 07/95 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 يناير 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 15، المؤرخة 12 مارس 2006، ص5.

[2] الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، مرجع سبق ذكره، ص55.

المحصول الفلاحي ومصاريف رفع الأنقاض والهدم، والحوادث الكهربائية والعواصف على السقوف وانقطاع قنوات المياه ومصاريف البحث عن تسرب المياه وسرقة أو محاولة سرقة المعدات والمخزون والمحاصيل الفلاحية وتعرض المباني للسقوط وكسر الزجاج.

- يؤمن عقد التأمين الفلاحي بعض المخاطر التي هي من خصوصيات النشاط الفلاحي كالخسائر التي تلحق الحليب والمنتجات التي يقع خزانات البيوت المبردة والمسؤولية المدنية للفلاح. [1]
- تأمين الإصابات ضد حجر البرد والماشية في حالة هلاكها.

الفرع الثاني: عناصر التأمين الفلاحي

هناك خمس عناصر في التأمين الفلاحي وهي كالتالي:

- ✓ **عقد التأمين الفلاحي:** يعبر عنه بالوثيقة التي تربط أطراف عملية التأمين الفلاحي، باعتباره نموذج مكتوب يضم كل الشروط اللازمة لعملية التأمين الفلاحي ومدة سريان عقده، وقد يضم مجالا واحدا أو عدة مجالات تأمينية أخرى أي قد تكون فردية أو جماعية.
- ✓ **قسط التأمين الفلاحي:** يسمى بدفعة التأمين وهو المبلغ الذي يلتزم الفلاح بدفعه دوريا (شهريا أو سنويا) إلى جهة التأمين، ويحدد من قبل المؤمن وفق أسس تقنية رياضية معروفة.
- ✓ **الفلاح أو المؤمن له:** هو ذلك الطرف الذي يتلقى التعويض المناسب أو ما يسمى بمبلغ التأمين الفلاحي من قبل المؤمن عن الخسائر الناتجة عن تحقق المخاطر التي تسببت بالخسائر، وذلك مقابل أقساط تؤدى دوريا لجهة التأمين.
- ✓ **مبلغ التأمين الفلاحي أو التعويضات:** هو المبلغ الذي تلتزم به جهة التأمين الفلاحي "شركة" أو من يتحمل عبء الخسارة عند تحقق الخطر المؤمن ضده بدفعه للفلاح[2].
- ✓ **جهة التأمين الفلاحي أو المؤمن:** هي الطرف الذي يتولى تعويض الفلاح الذي يلتزم بدفع الأقساط طيلة مدة التأمين، وغالبا ما تكون جهات التأمين الفلاحي جهات حكومية أو صناديق متخصصة.

---

[1] عبد الكريم الطيف، فاطيمة كوراد، مرجع سبق ذكره، ص51-52.

[2] فاطمة بوراس، مرجع سبق ذكره، ص154.

المبحث الثاني: أهمية ودور التأمين الفلاحي ومعوقاته

المطلب الاول: أهمية وفوائد التأمين الفلاحي

الفرع الاول: أهمية التامين الفلاحي

- الهدف الأساسي للتأمين الفلاحي هو المساعدة في استقرار و تأمين احتياجات المجتمع الزراعي بتقديم مجموعة من التغطيات لمحاصيل وممتلكات الفلاح ونفسه وأسرته[1].

ويمتاز التأمين الفلاحي عن التجاري بالآتي:

- دعم الاقتصاد الوطني من خلال إعادة استثمار الأموال المجتمعة من أقساط التأمين في المشروعات المثمرة، وتقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية لزيادة الاستثمار في هذا القطاع، والتي تسهم عمليا في دعم التنمية الزراعية.
- قسط التأمين عبارة عن تبرع أو مساهمة من المؤمن له في صندوق التكامل، وذلك لتخفيف آثار المخاطر عن نفسه وعن بقية الفلاحين.
- يتوزع الفائض على المشاركين.
- قد يوجه الفائض إلى مشاريع خيرية أو صحية أو تعليمية ذات مردود اجتماعي[2].

ومنه هنا يمكننا القول أن أهمية التأمين الفلاحي تكمن فيما يلي:

- تمكين الفلاح من التوسيع في الإنتاج باستقطاب موارد إضافية عن طريقة الائتمان، فالتأمين الفلاحي يعتبر ضمانة مؤكدة لتمويل الإنتاج الفلاحي.
- يوفر الخبرة الفنية المدربة والحلول لبعض المشاكل عن طريق الأبحاث التي تقوم بها شركات التأمين بغرض إدارة المخاطر وتقليل الخسائر، ومن ذلك أيضا نقل وتوطين التقنية العالمية، أو تقديم حلول مفصلة لبعض المخاطر أو تصميم حلول لمشاكل الإنتاج.

---

[1] فلاح عز الدين ، **التأمين: مبادئه وأنواعه**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص93.

[2] منهل محمد عبد الكريم، **الوضع الراهن لخدمات التأمين الفلاحي وإمكانية تطويرها**، العراق، 2008، ص12.

- يعمل التأمين الفلاحي على إيجاد حل أدنى من الدخل للفلاح ويحقق الاستقرار فتتهيأ الظروف للتنمية المضطرة والمستدامة.
- يساعد التأمين الفلاحي على التوسع الفلاحي تشجيع الاستثمار في الريف، وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلاد.
- يساعد التأمين الفلاحي على توفير واستقرار إمدادات الغذاء في البلاد مما يؤدي الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
- التأمين يزيد من الاستثمارات في الريف، وبذلك تقل الهجرة من الريف إلى المدن[1].

الفرع الثاني: فوائد التأمين الفلاحي

يقدم التأمين الفلاحي للفلاحين قطاع الفلاحة العديد من الفوائد التي من الممكن أن تحافظ على المحاصيل الفلاحية والمساعدة على زيادتها ورفع نسب الإنتاجية، مما يساهم في توفير مناصب شغل للبطالين، ويمكن حصرها في الآتي:

- الخروج من دائرة الإنتاج الصغير وخاصة لدى صغار المزارعين الذين لا تمكنهم مقدرتهم المالية من تحمل الأخطار الكبيرة والمتوالية.
- المحافظة على الدخول وانتظامها عبر السنوات وبالتالي انتظام واستمرارية الإنتاج للمجتمع ككل.
- تحسين وضع المنتج الفلاحي مع المقرضين حيث يضمن التأمين سداد القروض الفلاحية وبالتالي استمرار إسهام المؤسسات المالية في إقراض المنتج.
- التأمين في حالة تطبيقه يمكن أن يكون بديلا لإسهام الدولة في مجال تقديم المعونات خلال سنوات نقص الغذاء للمجتمعات وبالتالي فإنه يمثل دعما غير مباشر يؤدي إلى تخفيف الآثار المترتبة على الكوارث على ميزانية الدولة[2].

---

[1] فلاح عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] زين العابدين سيد أحمد نوال، **دور التأمين الفلاحي في استقرار الإنتاج الفلاحي مع مؤشرات تجربة شركة شيكان للتأمين**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الفلاحي، جامعة الخرطوم، كلية الزراعة ، قسم الاقتصاد الفلاحي، 2004، ص11-12.

- تمكين المزارع من استغلال كافة إمكاناته بالدرجة القصوى في الإنتاج بسبب الاطمئنان وبالتالي فإن التأمين يحقق زيادة الإنتاج.

- المساهمة في رفع الإنتاجية بالتخصص إذ أن التخصص يزيد من الكفاءة الإنتاجية وبانعدام التأمين يقوم المنتج الزراعي بتنويع نشاطاته على منتجات عدة لتأمين معاشه ودخله بالتالي لا تحقق الاستفادة من التخصص في إنتاج السلعة ذات الميزة الأعلى في الإنتاج.

- يسهم التأمين في تخفيف حدة الفقر للمنتجين الزراعيين المعتمدين أساسا على الزراعة خاصة في الريف، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي لشرائح كبيرة من المجتمع وفي ذلك مردود سياسي واقتصادي[1].

- ضمان دخول مالية يمكن استخدامها وتوظيفها في الاستثمارات التي تخدم الاقتصاد بما في ذلك النشاطات الفلاحي.

- يساعد التأمين الدولة في توجيه زراعة محصولات معينة في مناطق بعينها وإتباع أساليب إنتاج فلاحي حسب ما تقتضيه سياسات الدولة كما أنه يعين الدولة في تطبيق واستقرار سياستها التصديرية.

- تقليل تكلفة تمويل العمليات في غياب الأخطار التي تتحملها شركة التأمين الأمر الذي يحفز المؤسسات التمويلية من منح قروض بأسعار أو هوامش ربحية أقل.

- يساعد على التقليل على الاعتمادات الحكومية المرصودة لمواجهة الكوارث[2].

- يعد التأمين الفلاحي خير وسيلة من وسائل الأمن والاستقرار النفسي ويتجلى ذلك من خلال ما يضيفه من أنواع الحماية وتخفيف حدة نتائج الأخطار الفلاحية، و من خلال الحفاظ على رؤوس الأموال المنتج، ومن خلال تسهيل إعادة بناء المشاريع والاستثمارات الفلاحية عند تعرضها للأخطار. وتعتبر هذه الميزة من أهم ميزات التأمين سواء قبل أو بعد تحقق الخطر أو الخسارة يعتبر التأمين الفلاحي إذن من الوسائل المساعدة في تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال التوسع في نطاق التغطية الإلزامية في فترات الرواج الاقتصادي ومن خلال زيادة التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين أثناء التعطل أو المرض أو الإصابة في فترات الكساد حيث يقوم التأمين الفلاحي أساسا على

---

[1] لونيس يمينة، مرجع سابق، ص30.

[2] سعال سمية، حمول طارق، **الدور الإستراتيجي للتأمين في دعم سياسة تسيير وإدارة القطاع الفلاحي الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال المجلد 2 ، العدد 1، جامعة بشار ، الجزائر، جانفي 2018، ص 178.

حماية الفلاحين والمنتجين من التقلبات في الإنتاج الفلاحي جراء المخاطر المحتملة الناتجة عن ظروف التقلبات المناخية والكوارث الطبيعية.

- التأمين الفلاحي وسيلة مساعدة في القضاء على البطالة في المناطق الريفية، ويتضح ذلك من خلال مساهمته في توسيع نطاق التوظيف والعمالة[1].

المطلب الثاني: دور التأمين الفلاحي في تغطية المخاطر الفلاحية

من خلال ما سبق تبين لنا أن التأمين الفلاحي يقدم العديد من التغطيات التأمينية التي من شانها أن تساعد وتعزز الحماية للمستثمر الفلاحي من خلال تغطيته لمختلف منتجات وممتلكات الفلاح من المخاطر التي تتعرض لها وعليه نجد ان:[2]

- التأمين الفلاحي يعمل على تغطية الاستثمار الفلاحي من المخاطر التي يتعرض لها وذلك بتعويض المستثمر أو الفلاح بالمبلغ الذي استثمره في الفلاحة في حالة التلف الذي تعرضت له الفلاحة، سواء كان بسبب آفة طبيعية إصابة الزرع كالطير، الجراد، الحشرات أو جفاف بسبب عدم نزول المطر إن كانت الفلاحة تروى ريا مطريا، أو بسبب الغرق أو العواصف، البرد، الصقيع أو أمراض النبات؛
- يوفر التأمين الفلاحي تغطية خطر النقل لمعدات وأجهزة الإنتاج عند جلبها من الخارج أو من الداخل، بالإضافة إلى تغطية مخاطر التركيب والتشييد؛
- تغطيات التأمين الفلاحي الثروة الحيوانية في حالة مرضها، نفوقها أو سرقتها؛
- توفير تغطيات النقل المختلفة لكل مراحل الاستثمار سواء كان بنقل مستلزمات الإنتاج من آلات ومعدات، أو بنقل الإنتاج في حالة التخزين؛
- توفير تغطيات للحظائر والمنشآت الفلاحية من المخاطر التي تهددها كالحريق والسرقة والانفجار وغيرها من المخاطر؛
- توفير التغطيات التأمينية الخاصة بحماية الإنتاج في حالة التخزين؛

---

[1] سعال سمية، حمول طارق، مرجع سابق، ص 179.

[2] حامد حسن محمد، **الدور التنموي لشركات التامين التعاوني الإسلامي الآفاق والمعوقات والمشاكل**، بحث مقدم الى مؤتمر التامين التعاوني ابعاده وافاقه ومواقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11- 13 افريل، 2010، ص36-37.

- توفير التغطيات التأمينية للعاملين في حقل التنمية الفلاحية، عبر تغطيات التأمين الصحي التي تشمل مخاطر الوفاة، الإصابة، العجز والمعاشات للعاملين وأسرهم.

المطلب الثالث: معوقات التأمين الفلاحي في الجزائر

هناك العديد من المعوقات التي تقف أمام انتشار خدمات التأمين الفلاحي ومن أهمها:

- عدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين وتخوفهم من كل نشاط جديد، وعدم رغبتهم في تحمل أعباء إضافية، واعتمادهم الكبير على الدولة في تدبير الدعم ومعونات، ولذلك يلزم بذل جهد مبدئي كبير في توعية والتثقيف؛
- قلة توفر خبراء مختصين في مجال التأمين الفلاحي الميداني، وضعف الممارسة الميدانية مما ينعكس سلبا أمام احتساب الأقساط والتعويضات وإقناع الفلاحين بأهمية التأمين في دعم الإنتاج الفلاحي وحمايته؛
- غياب الدعم الحكومي تقريبا وارتفاع تكلفة الأقساط وعدم رغبة شركات التأمين في التغطية في المجالات الفلاحية المحفوفة بالمخاطر وكلها تعتبر عوائق رئيسية أمام انتشار خدمات التأمين الفلاحي؛
- قصور السياسات الفلاحية والتأمينية، أمام انتشار خدمات التأمين الفلاحي وذلك أمام مواكبتها المستجدات العالمية في هذا المجال، وعدم إعطاء خدمات التأمين الفلاحي حيزا كافيا في هذه السياسات، كتوفير الاعتماد السنوي، وتخصيص البرامج الإنمائية، وتقديم التسهيلات الإتمانية للشركات المعنية بالتأمين الفلاحي وغيرها من الأمور ذات صلة بترويج وانتشار خدمات التأمين الفلاحي[1]؛
- عدم تماثل درجة المعرفة بالمخاطر لدى كل من الفلاحين وشركات التأمين مما يدفع الفلاحين إلى التردد في الاشتراك، ويدفع الشركات إلى المغالاة في قيمة القسط للخوف من التعرض للأخطار السلوكية، والانتقاء العكسي؛

[1] منهل محمد عبد الكريم منهل، مرجع سبق ذكره، ص12.

- الصعوبات التي يمكن أن تواجه الشركات الخاصة في قياس المخاطر، وجمع البيانات، ومتابعة سلوك المنتجين، وتنفيذ وفرض أدلة إصدار الوثائق، وهو ما يرفع من التكلفة مما يمنع الشركات الخاصة من تطوير السوق؛
- التركيز على برامج الإعانات عقب الكوارث يدفع المزارعين إلى استبعاد فكرة حماية أنفسهم من خلال التأمين؛
- عدم التطور الكافي لسوق إعادة التأمين[1]؛
- العامل الديني والذي يعبر عنه بعدم تقبل فكرة التأمين واعتبارها غير جائزة في نصوص الشريعة الإسلامية، حيث يرى الكثير من الأفراد بأن التأمينات تخالف التعليمات التي نادت بها الشريعة الإسلامية، ويعزز هذا الاتجاه أن الفرد في حاضره لا يشعر بقيمة التأمينات لأنها تحمي مستقبله أو مستقبل أسرته[2]؛
- العامل الجبائي بحيث تخضع حاليا عقود التأمين إلى الرسم على القيمة المضافة (TVA) بنسبة (17%) ويتحملها حامل وثيقة التأمين المؤمن لهم، ويتحمل المؤمن له أيضًا رسومات أخرى حسب الفروع ففرع الأخطار الفلاحية فيساهم المؤمن له بنسبة 1% لصالح صندوق ضمان الكوارث الفلاحية (FGCA)، ويساهم المؤمن له بنسبة (1%) لصالح صندوق ضمان الكوارث الفلاحية (FCN).
- طول مدة تسوية المتضررين بحيث يعتبر التعويض في عقد التأمين من أهم التزامات المؤمن اتجاه المؤمن لهم، وبالتالي فإن التعطيل في دفع هذه التعويضات وإطالة إجراءات التسوية تؤثر على المؤمنين لهم وتنزع ثقتهم في نشاط التأمين، وبالرغم من ذلك نجد الكثير من المتضررين يشتكون من بطء وطول مدة التسوية من أجل تعويضهم مثل تأمين السيارات، عندما تكون الضحية والمتسبب في الضرر من شركتين أو وكالتين مختلفتين[3].

---

[1] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص140.

[2] إفلاق صليحة، **أثر الإصلاحات الاقتصادية في قطاع التأمين الجزائري (1990-2008)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ، ص74-75.

[3] حميدوش حورية، **دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (1995/2008)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 206-207.

- عدم توفر المعلومات الدقيقة عن الإنتاج والإحصاءات والبيانات المتعلقة بالفلاحة، الوسائل المتبعة في الإنتاج الفلاحي، المساحات المزروعة والخسائر التي يتعرض لها على فترات زمنية سابقة التأسيس.
- فهم الفلاحين للتأمين الفلاحي على أنه كغيره من أشكال التأمين موجه إلى المستقبل وهو في معظم الحالات لا يعطي أي ميزة ملموسة (عدا الشعور بالأمن الناشئ عن التغطية التأمينية)، ما لم تحدث في وقت ما في المستقبل خسارة مؤمن عنها أو إلى أن تحدث هذه الخسارة، هذا أمر لا يفهمه ولا يقدره إلا الفلاحين الذين لديهم القدرة على التفكير بأسلوب التخطيط الاقتصادي.
- المستوى المرتفع لأقساط التأمين وعدم توفر المنتوجات التأمينية الملائمة لمختلف الأنشطة الفلاحية، وعدم مراعاة طبيعة، وحجم الإنتاج الفلاحي، وعدم الآخذ بعين الاعتبار طبيعة المناطق الفلاحية.
- ظاهرة الانتقاء العكسي للأخطار، حيث أن الفلاح يستطيع أن يتنبأ بالسنوات التي يكون فيها المحصول جيدا، وبالتالي يلجأ إلى تغطية الأخطار التي يجد نفسه في أمس الحاجة إليها ويحتفظ لنفسه بالأخطار الجيدة، وبذلك تصبح محفظة التأمين غير متوازنة وتكون ممركزة فقط على الأخطار الرديئة[1]؛
- انخفاض مستوى النضج الثقافي والاجتماعي والسياسي وعدم توفر بيئة قانونية مناسبة، حيث أن نجاح التأمين يقتضي توفر قدر كافي من النضج السياسي والثقافي والقانوني من أجل استيعاب وفهم متطلبات نجاح هذا النوع من التأمين[2].

[1] الحاج خليفة علي حسين ، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] السيد علي محمد، العوايدة محمد، **إدارة مخاطر التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الاتحاد الإقليمي للتمويل الريفي في الشرق الأدنى وشمال افريقيا**، عمان، الأردن، 2010، ص 19.

خلاصة الفصل

من خلال مما تقدم ذكره يمكننا القول أن التأمينات الفلاحية تلعب دورا هاما في اقتصاديات كل بلدان العالم، وقد اكتسبت هذه الأهمية من خلال تغطيتها لمختلف الأخطار التي تمس المستثمرات الفلاحية وما تحتويها من حيوانات، ومحاصيل وعتاد وما تسببه من أضرار فادحة، وكذا السماح بتأمين مداخيل الفلاحين، وكل هذا من أجل تعزيز التنمية الفلاحية وتطوير القطاع الفلاحي، ويساعد التأمين الفلاحي الفلاح ويحفزه لتقديم الكثير.

الفصل الثالث:

دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة

تمهيد

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري إلى أهم الأسس لبحثنا، المتمثلة في الخطر الفلاحي والتأمين الفلاحي ودوره في تغطية المخاطر الفلاحية، سنحاول من خلال هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع من خلال توجهنا إلى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة باعتباره من أهم الشركات التأمينية الفلاحية في السوق الجزائرية للتأمين، ومن أجل تحقيق الأهداف قمنا بتقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: تقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة

المبحث الثاني: واقع التأمين الفلاحي في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة

المبحث الأول: تقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة

المطلب الأول: لمحة تعريفية حول الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

الفرع الأول: لمحة حول الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

يعود تاريخ إنشاء صندوق وطني للتعاون الفلاحي إلى سنة 1972 وذلك بموجب الامر رقم 72-64 الصادر في 02 ديسمبر 1972، وهو شركة تأمين تعاونية ذات طابع مدني تهدف إلى تحقيق كل عمليات الضمان الاجتماعي، التأمينات أو التعويض على أساس روح التضامن دون تحقيق فوائد على حساب العملاء. وقد عرف بموجب المرسوم الوزاري رقم 97/95 الصادر في 23 جويلية 1995 بأنه " مؤسسة مالية متخصصة ومكلفة بتنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالتنمية الريفية وتطوير القطاع الريفي ".

وقد تم إنشاء هذا الصندوق عن طريق ادماج ثلاث صناديق وهي:

- الصنوق المركزي لإعادة التأمين للتعاونيات الفلاحية CCRMA المنشأ سنة 1907 .
- الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي CCMSA المنشأ سنة 1948.
- صندوق التعاون الفلاحي للمعاشات CMAR المنشأ سنة 1958.

واعتمد في تصميم هيكله وتسيير على الإطار القانوني، وذلك طبقا للمرسوم التنفيذي 95-97 الصادر في 01 أفريل 1995 ومنه يتكون من:

- صناديق محلية CLMA .
- صناديق جهوية CRMA .
- صندوق الوطني CNMA.

وفي سنة 1995 صدر قانون تم بموجبه إنشاء نظام خاص بالضمان الاجتماعي والتأمين على الأشخاص وتسيير التقاعد، حيث تم تحويل هذه العمليات من صلاحيات صندوق الفلاحة (CNMA) إلى الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي (CNAS) والصندوق الوطني للتقاعد (CNR).[1]

وبعد أن أصبح الصندوق الوطني للتعون الفلاحي يمارس مختلف أنواع التأمينات الأخرى غير الفلاحية، فقد أصبح يقوم بالعمليلات البنكية و القروض من خلال البنك الفلاحي حسب قانون 97/95 الصادر في

[1] Condition générales, Multirisque agricole, CRMA, p01.

01 أفريل 1955، وفي نفس سنة أعطى البنك الجزائري الصندوق الفلاحي (CNMA) الفلاحية في تطبيق العمليات البنكية والقروض عن طريق الصناديق الجهوية التابعة لها.

الفرع الثاني: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بسعيدة

يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA هيئة إدارية في شكل شركة مدنية للأشخاص مبنية على التشارك والتعاضد والتعاون وهذا دون تحقيق فوائد. تأسس سنة 1995، وهو واحد من بين 67 صندوق جهوي المنتشرة عبر الوطن التي تخضع كلها الى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA كمؤسسة أم من حيث التسيير العام وإصدار القوانين أو اللوائح الوزارية كما تخضع له في المراقبة، والتي ينظم سيرها ويحدد قانونها الأساسي المرسوم التنفيذي 97/95 المؤرخ في 01 أفريل 1995.

- ويضم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بسعيدة:[1]
- المكتب المحلي عين الحجر؛
- المكتب المحلي سيدي بوبكر؛
- المكتب المحلي أولاد إبراهيم؛
- المكتب المحلي أولاد خالد؛
- المكتب المحلي الحساسنة؛
- المكتب المحلي يوب؛
- المكتب المحلي داود.

[1] حسب المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA)، سعيدة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق والمصالح المكونة له

الفرع الأول: المصالح المكونة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي[1]

1. **المدير:** يعين بقرار من المدير العام للصندوق بعد موافقة مجلس الإدارة وباعتباره المسؤول الأول للصندوق قد يتميز بالصلاحيات التالية:
   - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة؛
   - تمثيل الصندوق في كل أعمال الحياة المدنية وأمام العدالة؛
   - التمتع بالسلطات السليمة على جميع مستخدمي الصندوق؛
   - توزيع المهام على مختلف المصالح؛
   - إمكانية تفويض جزء من صلاحيته لمساعديه المباشرين.
2. **مصلحة الأمانة:** هي أقرب المصالح للمدير فهي تعتبر قناة الوصول والخروج لكل عمل متعلق بالمؤسسة ومن اهم اعمالها:
   - استقبال وتوجيه المكالمات الموجهة للمدير والمصالح الأخرى؛
   - استقبال الزبائن؛
   - ترتيب الوثائق؛
   - إعداد الفاكس،المكالمات،تحديد المواعيد؛
   - التكفل بالرسائل التي تصل إلى الصندوق والرسائل المعدة للبحث.
3. **مصلحة الإعلام الآلي:** يهتم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بإدخال الإعلام الآلي في تسيير العمليات المختلفة في الصندوق واستعمال التقنيات المختلفة لمعالجة مختلف المعطيات، فنجد مكلف بالإعلام الآلي أن يتكفل ب:
   - إصلاح أي عطب او تعطيل يصيب أجهزة الإعلام الآلي في الصندوق؛
   - السهر على السير الحسن للأجهزة المعلوماتية؛

[1] حسب المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA)، سعيدة.

- برمجة الأجهزة لمختلف مصالح الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

4. **مصلحة إدارة الموارد البشرية:** تلعب دور الوسيط بين المديرية والعمال وذلك من خلال:
   - التكفل بكل العلاقات الناشئة بين الصندوق والموظفين؛
   - تسيير المستخدمين داخل الصندوق فيما يتعلق بالأجور، إعداد كشوف الرواتب للموظفين والمتقاعدين وتسجيل الغيابات...؛
   - استقبال طلبات العطل السنوية والمرضية؛
   - استلام ملفات طلب العمل وإعلان مناصب الشغل الشاغرة.
5. **مصلحة الموارد المالية:** تتكفل هذه المصلحة:
   - بتأثيث الصندوق وصيانة الآلات واصلاحها (عتاد، مصنوعات)؛
   - تسجيل العمليات المختلفة التي قامت على مستوى الصندوق (صيانة، شراء)؛
   - تلبية طلبات المصالح الأخرى فيما يتعلق باحتياجاتها للتجهيزات؛
   - القيام بعمليات الجرد لكل ما في مصالح الصندوق.
6. **مصلحة التأمينات:** قسم مختص في مراقبة ومراجعة عمليات التأمين المختلفة والإشراف والتوجيه.
7. **مصلحة الإنتاج:** من أهم المصالح على مستوى الصندوق الجهوي حيث تقوم بمراقبة ومراجعة واكتتاب العقود و يجري فيها الاتصال بين المؤمن وطالب التأمين حيث يتم النقاش على محتوى العقد و من ضمانات وتسعيرة بهدف حماية ممتلكات المؤمن له و الإلتزامات المترتبة على كل طرف ويقوم طالب التأمين باعطاء المؤمن البيانات الضرورية عن نوعية الممتلكات المؤمن عليها، طبيعة الخطر المؤمن عليه، والاتفاق على المدة بالإضافة كيف سيكون الدفع (مبلغ القسط).
8. **مصلحة الحوادث:** تختص باستقبال الحوادث بمختلف أنواعها ويتم فيها تكوين ملف الحادث عن طريق ملأ الاستمارات التي تشمل على بيانات العميل، وحيثيات الحادث وهذا خلال سبعة أيام بعد علمه بالخطر المحدق به، وبعدها التصريح بالحادث على استمارة خاصة لدى الصندوق، يقوم المؤمن له بتفصيل الحادث ومجرياته بدقة من تاريخ وقوعه، ساعة الحادث، أسبابه، مكانه، ويمتد نطاق هذه المصلحة إلى تكثيف العمل مع الخبراء لإتمام إجراءات الخبير والتقييم المالي للأضرار وتعويض المؤمن له.

9. **مصلحة المنازعات:** على المصلحة أن تتحقق أولا من الضمانات المذكورة في وثيقة التأمين، وبعد تسجيل الحادث يعين الخبير لمعاينة واثبات الحالة وعليه أن يذكر أسباب الحادث وثمن الخسائر الناتجة، وقبل إجراء أي تسديد يجب على المستخدمين مراقبة محضر الخبير، وبعد التأكد من صحة المحضر تنشأ مخالصة التعويض لحساب المستفيد وعرضها على المؤمن له لإمضائها، بعدها تحرر ورقة العرف التي يحولها لمصلحة التمويل أو المحاسبة لتكوين الشيك ثم يمنح المستفيد مقابل تبرئة المخالصة.

10. **مصلحة صناديق الدولة:** نظرا لطبيعة التعاون في التسيير ونظرا لتجربته الواسعة وتواجده عبر التراب الوطني، كلف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بواسطة اتفاقية من طرف وزارة الفلاحة بالتسيير المالي للصناديق العمومية لتدعيم الفلاح، أهم هذه الصناديق :

- صندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛
- صندوق الحماية الصحية النباتية؛
- صندوق ضمان الأدوات الفلاحية.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية سعيدة

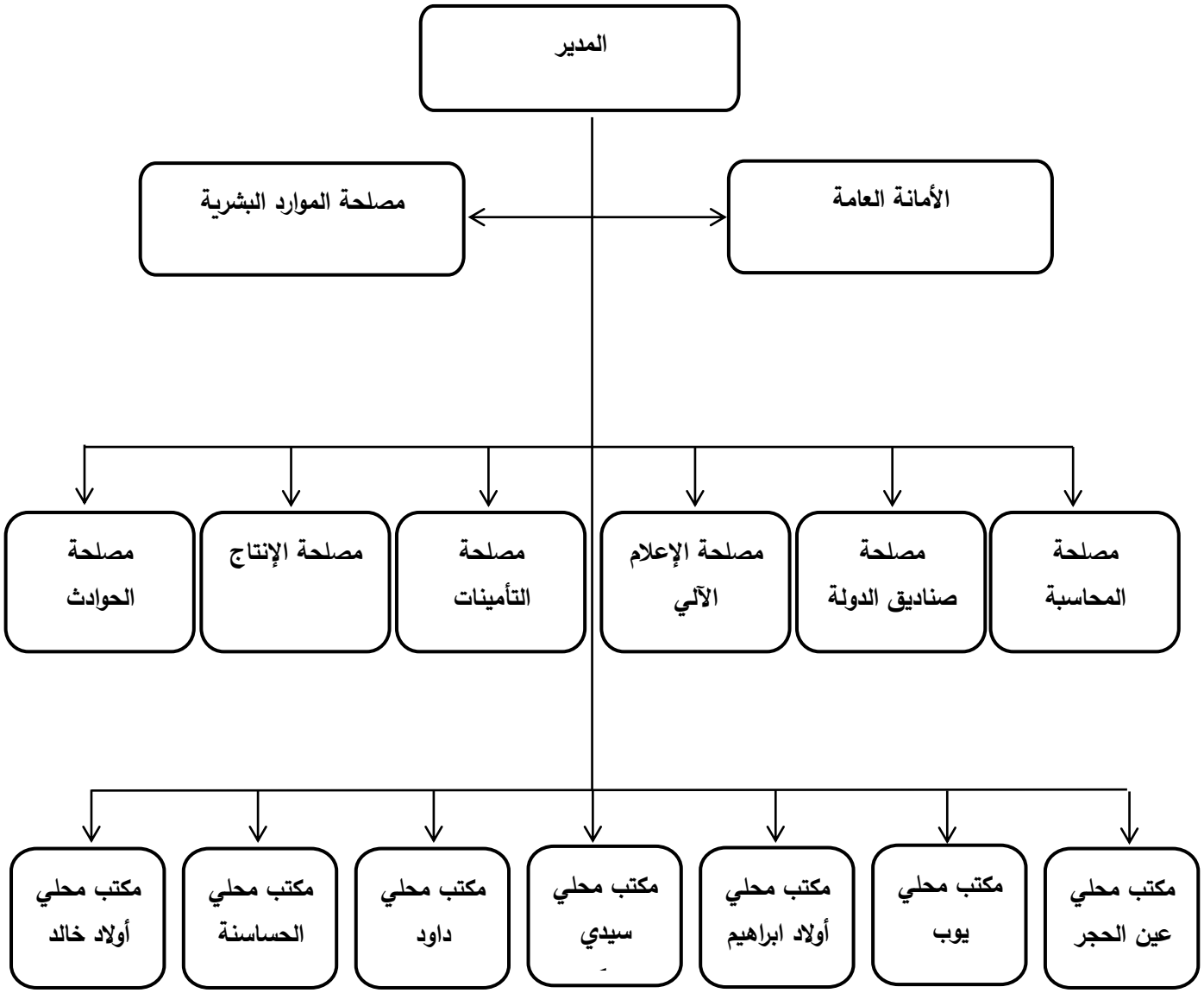

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، سعيدة.

المطلب الثالث: مهام وأهداف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة

الفرع الأول: مهام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية سعيدة[1]

لقد تم إنشاء الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بولاية سعيدة من أجل تحقيق جملة من الوظائف ،أهمها:

- تأمين الفلاحين ضد الكوارث والأخطار المرتقبة بالنشاطات الفلاحية؛
- ضمان دخل الفلاح والمربي وحمايتهم ضد أي صعوبة مالية؛
- قيام بعمليات تأمين الأملاك والأشخاص في القطاعات التي تخصه؛
- مساهمة في زيادة الإنتاج كما وكيفا، وتحسين المردود؛
- مساعدة الفلاحين في احترام المسار التقني وإدراج فكرة صعوبة الوقاية وتسيير الاخطار في ذهن الفلاحين؛
- القيام بعمليات التوعية والتحسيس عبر الأبواب المفتوحة.

الفرع الثاني: أهداف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية سعيدة[2]

يسعى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي فرع سعيدة من خلال القيام بنشاطاته إلى تحقيق الأهداف التالية:

- جلب الاستثمار للقطاع الفلاحي بضمان التأمين الفلاحي من جميع الجوانب؛
- التقليص من أخطار القطاع الفلاحي؛
- عصرنة التأمينات الفلاحية؛
- ممارسة تأمين الأملاك والأشخاص في القطاعات التي تخصه طبقا للتشريع المعمول به؛
- ترويج الثقافة التامينية.

[1] حسب المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA)، سعيدة.

[2] حسب المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA)، سعيدة.

المبحث الثاني: واقع التأمين الفلاحي بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة

المطلب الاول: دراسة تطور التأمين الفلاحي ونشاط تعويضه بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية سعيدة

بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة قمنا بدراسة كل من تطور التأمين النباتي والحيواني خلال فترة (2015 – 2024) ونشاط تعويضه لنفس الفترة:

الفرع الأول: تطور التأمين الفلاحي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية سعيدة (2015-2024).

حتى نتمكن من الوقوف على مدى تطور التأمين الفلاحي على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية سعيدة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور التأمين الفلاحي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية سعيدة خلال الفترة (2015-2024)

الوحدة: مليون دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الإنتاج النباتي	625 060.26	1 082 852.53	2 128 785.02	2 098 161.56	2 646 420.2
الإنتاج الحيواني	23 195 830.29	13 737 283.95	3 511 750.4	1 846 019.96	1 636 169.8
السنوات	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**	**2024**
الإنتاج النباتي	4 926 847.55	6 519 251.81	8 863 463.8	2 376 696.68	2 376 696.6
الإنتاج الحيواني	1 712 311.88	5 244 443.38	2 658172.72	1 647 960.07	2 834 029.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية سعيدة.

يوضح الجدول السابق تطور الإنتاج النباتي والحيواني خلال فترة من 2015 إلى غاية 2024 حيث نلاحظ أنه على المستوى المحلي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية سعيدة يحتل التأمين على الإنتاج الحيواني نصيبا أكبر من التأمين على الإنتاج النباتي خلال فترة الدراسة.

هناك تذبذب في الإنتاج الحيواني بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة، حيث تم تسجيل أعلى قيمة له سنة 2015 والتي تقدر ب 23195830.29 دج، لينخفض بعدها في السنوات الموالية ليصل إلى 1636169.8 دج سنة 2019.

أما فيما يخص الإنتاج النباتي فقد عرف تذبذب في فترة الدراسة مسجلا انخفاضا كبيرا قدر ب625060.26 دج سنة 2015، ليتحسن في سنوات الموالية ويحقق أعلى قيمة له سنة 2017 بما يعادل 8863463.8 دج.

الفرع الثاني: نشاط تعويض التأمين الفلاحي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية سعيدة للفترة (2015-2024).

يمثل الجدول التالي قيم التعويضات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي للفلاحين المتضررين بولاية سعيدة:

الجدول رقم (02) : نشاط تعويض التأمين الفلاحي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة خلال الفترة (2015-2024)

الوحدة: مليون دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
تعويض الحوادث النباتية	0	168 361	12 000	205 220	65 333.1
تعويض الحوادث الحيوانية	2 705 550.2	838000	447 300	102 580.8	278 400
السنوات	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**	**2024**
تعويض الحوادث النباتية	0	15 260	736 195	933 327.62	0
تعويض الحوادث الحيوانية	2 726 600	4 860 720	2 589 000	618 273.6	0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية سعيدة.

يوضح الجدول السابق تطور قيمة التعويضات خلال فترة من 2015 إلى غاية 2024 نلاحظ من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه أن التعويضات الخاصة بالتأمين على المنتجات النباتية حققت أدنى قيمة لها خلال سنوات ثلاث 2015، 2020، 2024 حيث لم تقم بمنح أي تعويضات، أما أعلى قيمة للتعويضات فتحققت سنة 2023 حيث قدرت ب 933327.62 دج من إجمالي التعويضات.

أما فيما يخص التعويضات الخاصة بالتأمين على المنتجات الحيوانية فحققت أدنى تعويض لها سنة 2024 بعدم تقديم أي تعويضات، وحققت أكبر تعويض بقيمة 4860720 دج سنة 2021.

المطلب الثاني: نمذجة واختبار العلاقة بين المخاطر الفلاحية والتأمين الفلاحي في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية سعيدة

الفرع الأول: نموذج الدراسة والتعريف بالمتغيرات

استنادا إلى التحليل النظري والدراسات السابقة التي أكدت على العلاقة بين التأمين الفلاحي ومدى مساهمته في تغطية المخاطر المتعلقة بالقطاع الفلاحي، ومحاولة منا على الإجابة على الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة، قمنا باختيار المتغيرات الموضحة في العلاقة التالية:

$$\mathbf{COMP} = \beta\mathbf{0} + \beta\mathbf{1} * \log \mathbf{RISK1} + \beta\mathbf{2} * \log \mathbf{RISK2}$$

- **β0، β1،β2 :** معاملات النموذج.
- **COMP :** مجموع التعويضات.
- **RISK1 :** المخاطر الزراعية.
- **RISK2 :** المخاطر الحيوانية.

✓ **التحقق من وجود العلاقة الخطية بين المتغيرات**

الشكل (04): العلاقات الخطية بين المتغيرات

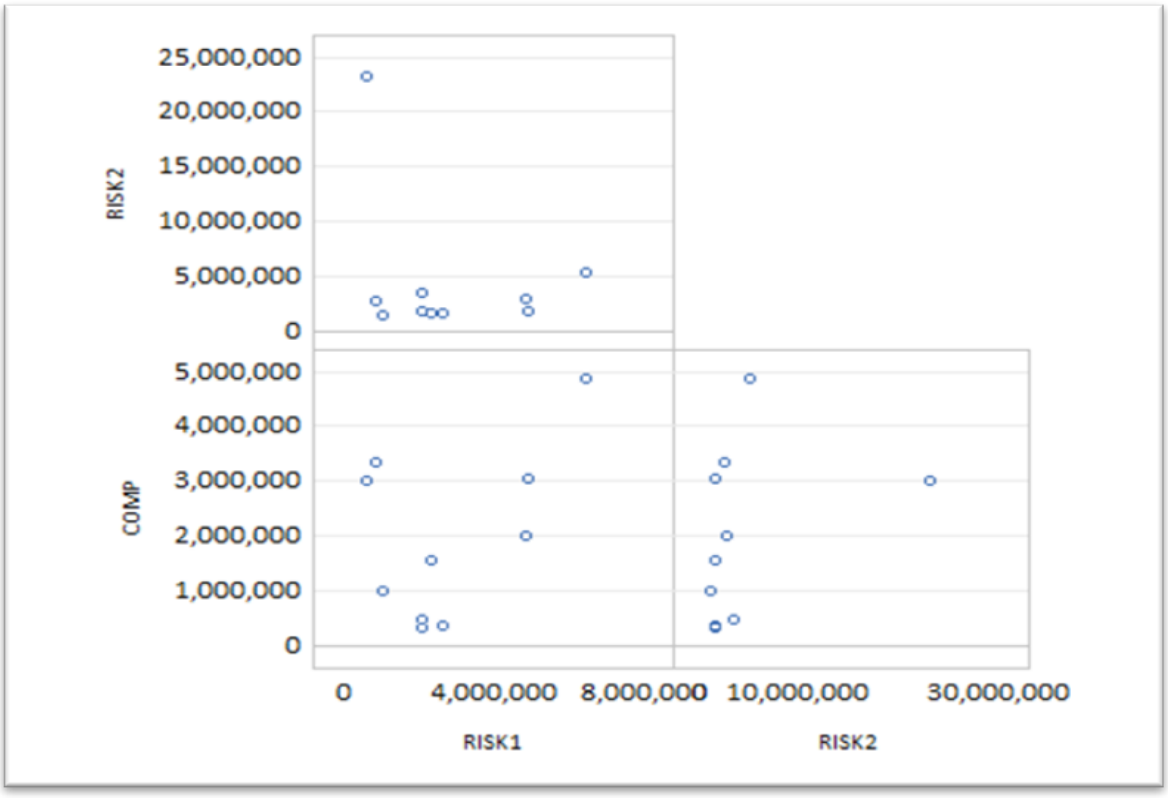

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews V10**

من خلال شكل الانتشار بين Comp وRisk1 وRisk2 نجد أن معظم النقاط تقع تقريبا على خط الانتشار مما يدل على وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرين المستقلين كما يتضح من الشكل أن العلاقة بينهم علاقة طردية.

الفرع الثاني: دراسة مشاكل قياس النموذج

1. دراسة تعدد العلاقات الخطية:

- **حساب VIF**

الجدول رقم(03): نتائج اختبار تعدد العلاقات الخطية

Dependent Variable: RISK1
Method: Least Squares
Date: 05/13/25 Time: 14:49
Sample: 2015 2024
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Sta
C	1898431.	919666.9	2.06
COMP	0.803220	0.390230	2.05
RISK2	-0.148403	0.090223	-1.64
R-squared	0.429166	Mean dependent var	

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews v10**

بعد التعويض متغير مستقل في مكان متغير التابع وجدنا $R^2=0.429166$

ومن تم حساب معامل تضخم المتغير:

$$\boldsymbol{VIF} = \frac{1}{(1-\mathbf{R}^2)} = \frac{1}{1-0.429166}$$

ومنه**VIF=1.752** وبما أن معامل تضخم المتغير أقل من 5 نرفض الفرض البديل ونقبل الصفري القائل لا وجود لمشكلة تعدد العلاقات الخطية.

2. اختبار مشكلة الخطية:

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن البولقي تتوزع تزويعا طبيعيا، وذلك من خلال مقارنة إحصائية (Jarque-Bera) بالقيمة الجدولية Chi-square ، حيث أن صيغة افتراضات القبول والعدم على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H0: \text{البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي} \rightarrow Jarque-Bera > 0.05 \\ H1: \text{البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي} \rightarrow Jarque-Bera < 0.05 \end{cases}$$

الشكل رقم (05): التوزيع الطبيعي للبواقي

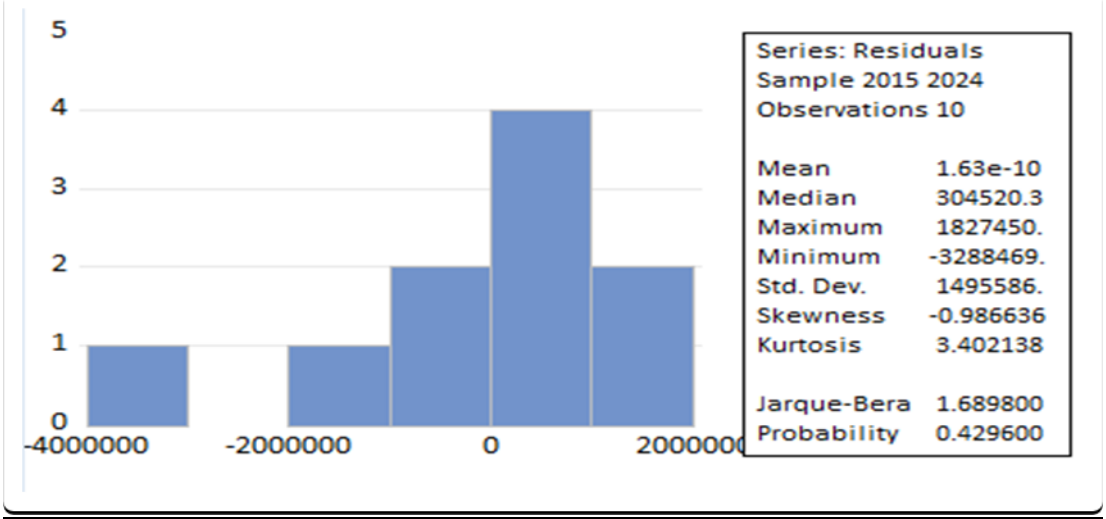

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews V10**

بما أن إحصائية Jarque-Bera test=1.689800 وهي أكبر من 0.05 فإنه لا يمكن رفض الفرض الصفري والقائل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3. اختبار عدم تجانس التباين:

ويكون من خلال مقارنة إحصائية R−squared المحسوبة عبر اختبار White بالقيمة الجدولية لتوزيع حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} R-squared > 0.05 \rightarrow \text{تباين البواقي متجانس} : H0 \\ R-squared < 0.05 \rightarrow \text{تباين البواقي غير متجانس} : H1 \end{cases}$$

الجدول رقم (04): نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: White
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.488167	Prob. F(5,4)	0.7743
Obs*R-squared	3.789627	Prob. Chi-Square(5)	0.5801
Scaled explained SS	2.230286	Prob. Chi-Square(5)	0.8164

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/13/25 Time: 15:07
Sample: 2015 2024
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.04E+12	6.22E+12	-0.488226	0.6509
COMP^2	-0.433113	1.460979	-0.296454	0.7816
COMP*RISK2	-0.217098	1.221638	-0.177710	0.8676
COMP	3688411.	3756004.	0.982004	0.3817
RISK2^2	-0.018017	0.134422	-0.134030	0.8999
RISK2	894617.1	2660286.	0.336286	0.7536

R-squared	0.378963	Mean dependent var	2.01E+12
Adjusted R-squared	-0.397334	S.D. dependent var	3.29E+12
S.E. of regression	3.89E+12	Akaike info criterion	61.09926

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews V10**

بما أن اختبار White أوضحت النتائج السابقة أن الأحصائية = 0.5801 وهي أكبر من 0.05 فإنه قبول الفرض الصفري والقائل لا وجود لمشكلة اختلاف التباين في هذا الانحدار.

4. اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء:

يتم الكشف عن عمد وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر الفرضية التي مفادها لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي، وذلك عن طريق مقارنة R-square المحسوبة عبر اختبار LM بالقيمة الجدولية لتوزيع Chi-square حيث أن صيغة الافتراضات على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H0: \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \rightarrow R-squared > 0.05 \\ H1: \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \rightarrow R-squared < 0.05 \end{cases}$$

وللتأكد من وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات التالية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.073814	Prob. F(2,5)	0.4093
Obs*R-squared	3.004673	Prob. Chi-Square(2)	0.2226

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/13/25 Time: 15:14
Sample: 2015 2024
Included observations: 10
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-653113.6	1062212.	-0.614862	0.5655
COMP	0.285885	0.454314	0.629266	0.5568
RISK2	-0.012540	0.089799	-0.139650	0.8944
RESID(-1)	-0.323488	0.472477	-0.684663	0.5240
RESID(-2)	-0.630938	0.443889	-1.421387	0.2145

R-squared	0.300467	Mean dependent var	1.63E-10
Adjusted R-squared	-0.259159	S.D. dependent var	1495586.

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews v10**

من نتائج LM الموضحة في الجدول نشاهد إحصائية Prob=0.2226 وحيث أنها أكبر من 0.05 فاننا نقبل الفرض الصفري والقائل أنه لا وجود لمشكلة الارتباط الخطي.

الفرع الثالث: استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج

تكتسي خاصية الاستقرارية أهمية بالغة في الجانب الأحصائي، وما يمكن أن يؤدي عدم توفرها في مختلف المتغيرات المستخدمة إلى إستنتاجات مزيفة، لذا سنستخدم اختبار الذي تستخدمه أغلب الدراسات الحديثة خاصة في حالة العينات الصغيرة في دراسة استقرارية سلاسل النماذج المختارة، ويقوم هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين :

- الفرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.
- الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

أولا: المتغير التابع (التعويضات)

الجدول رقم (06): نتائج اختبار استقرارية سلسلة التعويضات

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on COMP

Null Hypothesis: COMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.007908	0.1948
Test critical values:	1% level	-5.835186	
	5% level	-4.246503	
	10% level	-3.590496	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 8

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(COMP)
Method: Least Squares
Date: 05/13/25 Time: 15:34
Sample (adjusted): 2017 2024
Included observations: 8 after adjustments

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews v10**

بما أن 0.1948 أكبر من 0.05 نقبل الفرضية العدم أن السلسلة لها جذر وحدة وليست مستقرة من تم يجب جعلها مستقرة من خلال حساب الفرق الاول وإعادة الاختبار.

الجدول رقم (07): نتائج إعادة اختبار استقرار سلسلة التعويضات

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DCOMP

Null Hypothesis: DCOMP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.905300	0.0106
Test critical values:	1% level	-2.937216	
	5% level	-2.006292	
	10% level	-1.598068	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 7

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DCOMP)
Method: Least Squares
Date: 05/13/25 Time: 16:06
Sample (adjusted): 2018 2024
Included observations: 7 after adjustments

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews v10**

ثانيا: المتغير المستقل (المخاطر الزراعية) Risk1

الجدول رقم (08): نتائج اختبار استقرار سلسلة المخاطر الزراعية

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on RISK1

Null Hypothesis: RISK1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.594532	0.2954
Test critical values:	1% level	-5.835186	
	5% level	-4.246503	
	10% level	-3.590496	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 8

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RISK1)
Method: Least Squares
Date: 05/13/25 Time: 15:39
Sample (adjusted): 2017 2024
Included observations: 8 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RISK1(-1)	1.495713	0.576486	2.594532	0.0604

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews v10**

بما أن 0.2954 أكبر من 0.05 نقبل الفرض العدم السلسلة لها جذر وحدة وليست مستقرة.

الجدول رقم (09): نتائج إعادة اختبار استقرارية سلسلة المخاطر الزراعية

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DRISK1

Null Hypothesis: DRISK1 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.347563	0.0051
Test critical values:	1% level	-2.937216	
	5% level	-2.006292	
	10% level	-1.598068	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 7

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DRISK1)
Method: Least Squares
Date: 05/13/25 Time: 16:04
Sample (adjusted): 2018 2024
Included observations: 7 after adjustments

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews v10**

بما أن0.005 أصغر من 0.05 نقبل الفرض البديلة أن السلسلة ليس لها جذر وحدة ومنه هي مستقرة.

ثالثا: المتغير المستقل (المخاطر الحيوانية) Risk2

الجدول رقم (10): نتائج اختبار استقرارية سلسلة المخاطر الحيوانية

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on RISK2

Null Hypothesis: RISK2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-13.54262	0.0001
Test critical values:	1% level	-5.521860	
	5% level	-4.107833	
	10% level	-3.515047	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 9

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RISK2)
Method: Least Squares
Date: 05/13/25 Time: 15:41
Sample (adjusted): 2016 2024
Included observations: 9 after adjustments

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews v10**

بما أن 0.0001 أصغر من 0.05 نقبل البديل السلسلة ليس لها جذر وحدة وهي مستقرة.

الفرع الرابع: تقدير وتحليل نموذج الدراسة

الجدول رقم (11): نتائج العلاقة بين المتغيرات

Dependent Variable: DCOMP
Method: Least Squares
Date: 05/13/25 Time: 16:09
Sample (adjusted): 2016 2024
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1400650.	1154715.	-1.212983	0.2707
DRISK1	0.307777	0.214322	1.436046	0.2010
RISK2	0.457098	0.418747	1.091585	0.3169

R-squared	0.364394	Mean dependent var	-113376.9
Adjusted R-squared	0.152525	S.D. dependent var	1604467.
S.E. of regression	1477047.	Akaike info criterion	31.51019
Sum squared resid	1.31E+13	Schwarz criterion	31.57593
Log likelihood	-138.7959	Hannan-Quinn criter.	31.36832
F-statistic	1.719902	Durbin-Watson stat	1.325181
Prob(F-statistic)	0.256782		

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews v10**

بعد معالجة مشاكل القياس للنموذج وهي كلآتي:

- تعدد العلاقات الخطية؛
- الخطية؛
- عدم ثبات التباين؛
- الارتباط الذاتي بين الاخطاء؛

نلاحظ قيمة معامل الانحدار المصحح 0.1525 وبما أننا في تقدير النموذج الإنحدار المتعدد فيمكن القول أن قيمة 15.25 بالمائة تؤثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع يعني أن المخاطر الزراعية والحيوانية تؤثر في قيمة التعويضات ورغم أن السلسلة محل الدراسة صغيرة الا أن هناك أثر يمكن اعتماده في الدراسة.

ثم معالجة استقرارية السلاسل وخاصة سلسلة comp وسلسلة Risk1 استخلصنا النموذج الجديد والخالي من عيوب مشاكل القياس والتأكد من استقرار السلاسل الثلاث وهو كالآتي :

DCOMP = -1400649.67348 + 0.307776878894***log DRISK1** + 0.457098164864***log RISK2**

- معامل الانحدار β0 في المعادلة يساوي 1400649− و.ن وهو سالب مما يدل أنه القيمة المطلوبة للتعويضات عندما تكون كلا من مخاطر الزراعية ومخاطر الحيوانية مساوية صفر. وهذا في الواقع غير مقبول من الناحية العملية لذا هذا ليس منطقيا ربما راجع لصغر السلسلة المدروسة.
- معامل الانحدار β1 في المعادلة يساوي 0.30778 تقريبا وهو يعبر عن التغير في التعويضات الناتج عن تغير قيمة مخاطر الزراعية بـ و.ن واحدة مع ثبات مخاطر الحيوانية وحيث أن إشارة المعامل موجبة فهذا يعني اذا زادت المخاطر الزراعية بمقدار 0.30778 و.ن أي أن الزيادة في قيمة المخاطر بمقدار 100 و.ن فإن التعويضات سوف تزيد بمقدار 30.778 و.ن.
- معامل الانحدار β2 في المعادلة يساوي 0.457 تقريبا وهو يعبر عن التغير في التعويضات الناتج عن تغير قيمة مخاطر الحيوانية بـ و.ن واحدة مع ثبات مخاطر الزراعية وحيث ان اشارة المعامل موجبة فهذا يعني اذا زادت المخاطر الفلاحية بمقدار 0.457 و.ن أي ان الزيادة في قيمة المخاطر بمقدار 100 و.ن فان التعويضات سوف تزيد بمقدار 45.7 و.ن.

خلاصة الفصل

بعد الدراسة التطبيقية التي قمنا بها توصلنا إلى أن الصندوق الجهوي التعاون الفلاحي بسعيدة يعد من الصناديق الرائدة في مجال التأمينات الفلاحية، حيث يهتم بالتأمين على المنتجات النباتية وكذلك الحيوانية بالإضافة إلى التأمين على العتاد الفلاحي كما يمارس فروع اخرى من التأمينات.

كما استنتجنا من خلال دراستنا أنه يوجد علاقة طردية بين المتغيرين الأخطار الزراعية والحيوانية والتعويضات بحيث أنه يوجد علاقة تأثير وتاثر بنسبة 15,25% ومنه التأمين الفلاحي يلعب دورا أساسيا في تغطية المخاطر الفلاحية لكنه لا يرتقي المستوى المطلوب وذلك راجعا لجملة للتحديات و العراقيل.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر القطاع الفلاحي نشاطا أساسيا في أي دولة لما له من أهمية في النهوض بمستويات التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، غير أن تحقيق هذا القطاع لغاياته مرتبط بمدى قدرته على مواجهة وتصدي للمخاطر التي تؤثر فيه كونه يتميز ببعض الخصائص مقارنة مع النشاطات الاقتصادية الأخرى كالتعرض إلى مخاطر عديدة التي تعترض الفلاح وتؤثر سلبا على دخله من بينها الظروف المناخية والطابع الموسمي للمنتجات الفلاحية، الكوارث الطبيعية ومختلف الأمراض التي تلحق أضرارا بالإنتاج النباتي والحيواني، مما تطلب على الفلاح إيجاد الوسائل والطرق الكفيلة والمناسبة التي من شأنها أن تسير هذه المخاطر وتحول دون تكبد الفلاح لخسائر مادية معتبرة وتمنح له فرصة استمرارية مشاريعه وتجديد إمكانياته الاستثمارية والمالية.

وفي هذا الصدد برز التأمين الفلاحي كأحد الآليات الفاعلة في إدارة وتسيير المخاطر المرتبطة بالأنشطة الفلاحية وذلك اعتبارا لما يوفره من تغطية لمختلف الأخطار التي قد تصيب الفلاح مما يتيح له استمرار نشاطه، وتولى هذه المهمة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي قبل أن يفتح المجال أمام العديد من هيئات التأمين لممارسة هذا الحق وسعى جاهدا لتوفير خدمات التأمين لمختلف الأخطار النباتية والحيوانية التي يمكن أن يتعرض لها الفلاح مما يوفر حماية لدخله وضمان ديمومة نشاطه وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على تطور القطاع الفلاحي لولاية سعيدة.

النتائج:

وعليه من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى عدة نتائج تتمثل في:

- ✓ تسبب المخاطر الفلاحية خسائر مادية محتملة في ثروة أو دخل الفلاح نتيجة لوقوع حادث معين.
- ✓ غياب الثقافة التأمينية لدى الفلاحين الجزائريين.
- ✓ يعتبر التأمين الفلاحي آلية فعالة لإدارة وتسيير مخاطر القطاع الفلاحي، حيث يسمح باستقرار مداخيل الأفراد والمستثمرين الناشطين في هذا القطاع من خلال التعويضات التي يقدمها لهم مما ينعكس إيجابا على القطاع الفلاحي. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**
- ✓ التامين الفلاحي آلية أساسية في تحويل المخاطر وتوفير الحماية للمنتوجات الفلاحية نباتية كانت أم حيوانية من الأخطار التي تسببها مختلف العوامل.

- ✓ يساهم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في الحد من آثار المخاطر والاضرار التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية والعتاد الفلاحي.
- ✓ ينشط الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في الإنتاج الحيواني مقارنة مع الإنتاج الحيواني. **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.**
- ✓ يتوفر السوق التأميني الجزائري على العديد من المؤسسات التأمينية التي تقدم التأمين الفلاحي والحماية للفلاح من الأخطار المتعددة التي تواجهه.
- ✓ وجود علاقة طردية بين المخاطر الزراعية والحيوانية وقيمة التعويضات بحيث تؤثر الأخطار الفلاحية بنسبة 15.25 بالمئة على قيمة التعويضات الممنوحة من قبل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**
- ✓ يشهد فرع التأمين الفلاحي في الجزائر إقبالا ضعيفا من قبل الفلاحين مقارنة بالفروع الأخرى بالرغم من تنوع المنتجات المتواجدة بالسوق.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها، نحاول تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة بموضوع الدراسة، وهي كالتالي:

- ✓ نشر الثقافة التأمينية والتعريف بالمنتجات الفلاحية المؤمن عليها والتحسيس بأهمية التامين؛
- ✓ برمجة حملات لرفع الوعي بالمخاطر الفلاحية؛
- ✓ تقديم شرح مفصل لبنود العقد للفلاح لأنه في معظم الأحيان نجد أن المستوى العلمي لدى الكثير من الفلاحين ضعيف؛
- ✓ تبسيط المنتجات التأمينية وإجراءات الاكتتاب والتعويض لتسهيل فهمها بالنسبة للفلاحين؛
- ✓ تحسين ظروف التعويض والإسراع فيها حتى يتمكن الفلاح من مواصلة نشاطه؛
- ✓ تغيير تسعيرة المنتجات التأمينية بما يتوافق مع متطلبات ومقدرة الفلاح؛
- ✓ رفع من مستوى نوعية وجودة المنتجات الفلاحية وتوفير غطاء من حماية لمختلف المخاطر والتهديدات التي يواجهها القطاع الفلاحي.

المصادر والمراجع

أ- المصادر والمراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. أحمد عبد الله قمحاوي أباظة، مدخل كمي لإدارة الأخطار ورياضيات المال والاستثمار، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2002.
2. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.
3. إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
4. الوردي سليم، إدارة المخاطر والتأمين، مكتبة التأمين العراقي، بغداد، العراق، 2016.
5. البلقيني محمد توفيق، جمال عبد الباقي واصف، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار الكتب الأكاديمية، ط1، القاهرة، 2004.
6. المغربي محمد الفاتح محمود بشير، إدارة المنشآت المالية Finance Facilities Managemet، دار الجنان، ط1، عمان، الأردن، 2016.
7. المصري محمد رفيق، التأمين وإدارة الخطر تطبيقات على التأمينات العامة، دار زهوان، عمان، الأردن، ط 1، 2009.
8. الهانسي مختار محمود، رياضيات التأمين على الحياة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1988.
9. جورج ريجدا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، ترجمة: محمد توفيق البلقيني، إبراهيم محمد مهدي، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2006.
10. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر-النظرية والتطبيق، دار وائل، عمان، الأردن، ط 1، 2008.
11. حربي محمد عريفات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، الأدرن، 1993.
12. شكري بهاء بهيج، التأمين في التطبيق والقانون والقضاء، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2019.
13. عبد الحميد أبو بكر، وليد إسماعيل، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
14. عبد الرؤوف أحمد علي محمد، إدارة المخاطر والأزمات، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2016، ص7.

15. عبد ربه علي إبراهيم، مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988.
16. عبودي زيد منير، إدارة التأمين والمخاطر، دار الكنوز العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
17. فلاح عز الدين، التأمين مبادئه وأنواعه، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.
18. ممدوح حمزة أحمد، ناهد عبد الحميد، إدارة الخطر والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2003.
19. منهل محمد عبد الكريم، الوضع الراهن لخدمات التأمين الفلاحي وإمكانية تطويرها، دار المناهل للنشر والتوزيع، العراق، 2009.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

1. أقناروس محمد لمين، للوشي محمد، التأمين الفلاحي في الجزائر بين معوقات انتشاره والحلول المقترحة، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 14، العدد 01، جامعة البليدة 2، العفرون، الجزائر، جوان 2019.
2. الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي والحيواني دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – ولاية بومرداس –، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 1، جامعة الوادي، الجزائر، 2018.
3. بوراس فاطمة بوراس، تشخيص واقع التأمين الفلاحي بالجزائر، مجلة الإبداع، جامعة علي لونيسي، المجلد 11، العدد 01، 30 جوان 2021.
4. سعال سمية، حمول طارق، الدور الإستراتيجي للتأمين في دعم سياسة تسيير وإدارة القطاع الفلاحي الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال المجلد 2 ، العدد 1 مجامعة بشار ، الجزائر، جانفي 2018.
5. طاهري فاطمة الزهراء، دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 22، جوان 2011.
6. فياش أمال ، فتيحة بوعبانة، واقع التأمين الفلاحي في الجزائر ودوره في استقرار الإنتاج الفلاحي، دراسة قياسية للفترة 2006-2016، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 01، العدد 10، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2018.

7. قريشي العيد، مساهمة الصندوق الوطني للتأمين الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، حمة لخضر –الوادي–، العدد 10، ج1، الجزائر، 2017.
8. قلوم أمال، مسعودي عبدالكريم، التأمين الفلاحي وآلية تغطية المخاطر الفلاحية – حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA، وكالة أدرار، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد درايعية، مخبر الدراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، المجلد 11، العدد 6، أدرار، جانفي 2024.
9. مسعداوي بلال ، منية خليفة، أهمية النشاط التأميني في تحقيق تكامل مختلف أدوات إدارة المخاطر الفلاحية–دراسة حالة الشركة، الوطنية للتأمين، مجلة الإبداع، جامعة بونعامة، عين الدفلة، الجزائر، المجلد 11، العدد 02، 2021.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

1. السيد علي محمد، محمد العوايدة، إدارة مخاطر التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الاتحاد الإقليمي للتمويل الريفي في الشرق الأدنى وشمال افريقيا، عمان، الأردن، 2010.
2. البرغوثي عبد الحميد موسى، التأمين الزراعي ضرورة اقتصادية اجتماعية إدارة البيانات والمعلومات الزراعية ودعم القرار، ورشة عمل حول إمكانية تعميم خدمات، التأمين الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2009، ص24.
3. حامد حسن محمد، الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي الآفاق والمعوقات والمشاكل، بحث مقدم إلى مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11–13 أفريل ، 2010.
4. سليمان سيد أحمد، التأمين الزراعي في السودان تجربة إحدى شركات التأمين الزراعي، ورشة عمل حول امكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2009، ص 40.
5. عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002–2013، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية يومي 23–2014/11/24، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف.

رابعا: المذكرات والأطروحات العلمية

1. إفلاق صليحة، أثر الإصلاحات الاقتصادية في قطاع التأمين الجزائري (1990-2008)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2010.
2. بودلال علي، القطاع الحكومي والمشكل المالي، رسالة ماجيستر، جامعة تلمسان، 2000.
3. بوزيدي لمجد، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.
4. بن دخان رتيبة، التأمين كوسيلة من وسائل مواجهة الخطر، أطروحة دكتوراه،)غير منشورة(، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2017.
5. حميدوش حورية، دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (1995/2008)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.
6. حمداني زهرة، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2012
7. خليفة الحاج علي حسن، المشاكل والمعوقات التي تواجه تأمين الإنتاج الزراعي، مذكرة ماجستير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإنمائية، جامعة خرطوم، السودان، 2008.
8. زين العابدين سيد أحمد نوال، دور التأمين الفلاحي في استقرار الإنتاج الفلاحي مع مؤشرات تجربة شركة شيكان للتأمين، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الفلاحي، جامعة الخرطوم، كلية الزراعة ، قسم الاقتصاد الفلاحي، 2004.
9. لونيس يمينة، دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2022-2023.
10. مليزي محمد أمين، دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي، دراسة لمجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف، رسالة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 200410.

11. محمد هاجر نور، أحمد محمد، أهمية التأمين الزراعي للتنمية الزراعية واستقرار المجتمع الريفي، رسالة ماجستر، قسم الإرشاد، كلية العلوم الزراعية، جامعة الخرطوم، 2009.

خامسا: المراسيم والجرائد الرسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1995): المادة 05/15 من الأمر رقم: 07/95 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 يناير 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، المؤرخة 12 مارس 2006.

ب-المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1. Mutualité agricole aujourd'hui et demain, janvier 1998.

2. Ramesh, Chand, & S.S. Raju, "Agricultural Insurance in India Problems and Prospects, "India, 2008.

3. Condition générales, Multirisque agricole, CRMA.

الملاحق

الملحق رقم (01): مخرجات برنامج Eviews v10

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Edit+/- | TableOptions | Title | Sample

	2015	2016	2017	2018	2019
RISK1	625,061	1.08E+06	2.13E+06	2.10E+06	2.65E+06
RISK2	2.32E+07	1.37E+06	3.51E+06	1.85E+06	1.64E+06
COMP	3.01E+06	1.01E+06	459,300	307,801	343,733
	2020	2021	2022	2023	2024
RISK1	4.93E+06	6.52E+06	886,346	2.38E+06	4.90E+06
RISK2	1.71E+06	5.24E+06	2.66E+06	1.65E+06	2.83E+06
COMP	3.03E+06	4.88E+06	3.33E+06	1.55E+06	1.99E+06

الملحق رقم (02): مخرجات برنامج Eviews v10

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

	RISK1	RISK2	COMP
Mean	2819434.	4566042.	1990258.
Median	2252741.	2252096.	1770930.
Maximum	6519252.	23195830	4875980.
Minimum	625060.6	1373729.	307800.8
Std. Dev.	1979504.	6650924.	1537721.
Skewness	0.683084	2.518739	0.475112
Kurtosis	2.193206	7.625000	2.133218
Jarque-Bera	1.048889	19.48617	0.689266
Probability	0.591884	0.000059	0.708480
Sum	28194342	45660417	19902578
Sum Sq. Dev.	3.53E+13	3.98E+14	2.13E+13
Observations	10	10	10

الملحق رقم (03): مخرجات برنامج Eviews v10

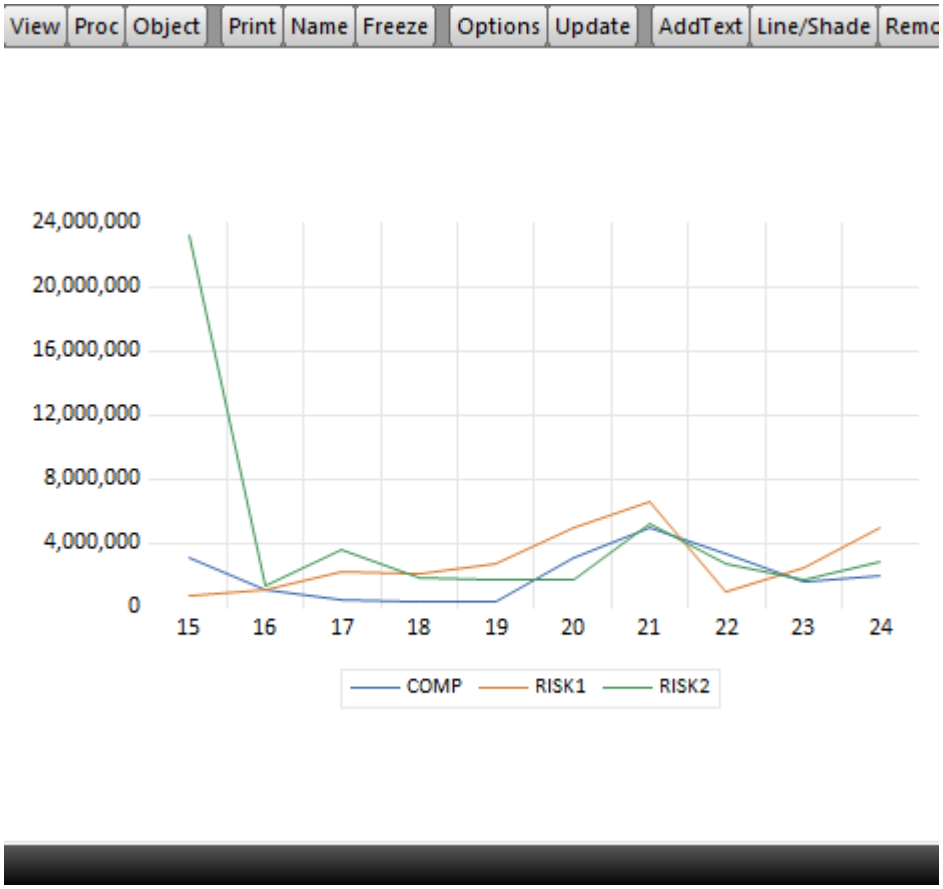

ence: CE45 CRMA SAIDA

Page n°: 209

Date: 05/05/2025
13:28

Version 4.9 du 07 avril 2023

Synthèse Générale Controle SAP au 31/12/2023

anche	Année	Nombre	Stock	Sortie	Sap Début période	Première Réserve	Réevaluation	Réglement	SAP		Ecart
o Matériel		5507	2062	3445	29,482,999.73	36,842,692.30	8,061,838.53	54,194,861.35	20,192,669.21	*54.47%*	
o Corporel		274	159	115	18,962,337.78	14,472,760.30	3,842,106.55	23,643,450.85	13,633,753.78	*36.78%*	
endie		5	3	2	185,019.98	1,220,355.60	-174,384.86	39,329.15	1,191,661.57	*3.21%*	
ques Agricoles		5		5	15,220.00	947,643.17	-29,535.55	933,327.62			
ques Divers		1	1			2,053,909.56	0.00		2,053,909.56	*5.54%*	
talité animale		3		3		861,273.60	-243,000.00	618,273.60			
eneering		3		3		612,000.00	-567,402.00	44,598.00			
Total Général		**2225**			**48,645,577.49**		**10,889,622.67**		**37,071,994.12**		
		5798		**3,573**		**57,010,634.53**		**79,473,840.57**			

Synthèse Générale controle SAP :(04) الملحق رقم

Caisse: CRMA SAIDA

Date: 05/05/2025
09:11
Version 3.9 Mars 2024

ETAT RECAPITULATIF DE L'ENREGISTREMENT DU PORTEFEUILLE

Période du : 01/01/2023 au 31/12/2023

Sociétaire et Non sociétaire ¦ Particulier et Organisme

Branche	NOMBRE Polices	Avenants	Inscrip	Cotisation	Réduction	Majoration	Cot. Nette	Complément	Taxes	Timbre	Net à Payer
PRODUCTION VEGETA	87	32	119	2,730,360.46	405,007.78		2,319,196.68	57,500.00	451,572.31	4,600.00	2,832,868.99
PRODUCTION ANIMAL	9	11	20	2,099,800.67	461,840.60		1,637,960.07	10,000.00	313,112.41	800.00	1,961,872.48
TOTAL	96	43	139	4,830,161.13	866,848.38		3,957,156.75	67,500.00	764,684.72	5,400.00	4,794,741.47

الملحق رقم(05): Etat Recapitulatif de l'enregistrement du Portfeuille

UNIVERSITY of SAIDA
Dr MOULAY TAHAR

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

إلى السيد: مدير الصندوق التعاون الفلاحي (CNMA)

الموضـوع : طلـب استـقـبال

يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم المحترمة؛ بطلب استقبال ومساعـدة الطلاب :

- الطالب(ة): قطاف رانيا خضرة مسجل(ة) في السنة الثانية ماستر تخصص: مالية
- الطالب(ة): بومدين كريمة مسجل(ة) في السنة الثانية ماستر تخصص: مالية
- بتسهيل عمليـة دخولـهما إلى المؤسسة التي تشرفون عليها . وتمكينهما من الاطلاع على كل ما يساعدهما لإنجاز بحثهما : حسب القانون الداخلي المتبع لديكم؛ وهذا حتى يتسنى لهما التحضير الجيد لإعداد البحث .

في الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.

رئيسة القسم

جامعة سعيدة د. مولاي الطاهر
قسم العلوم المالية و المحاسبة
العلوم التجارية و علوم التسيير

رئيس قسم العلوم المالية و المحاسبة
د. حريـق خديجة

حروز ذهيبة